

قوانين الكسب ..
إياك أن تكسرها

ح () يوسف بن عثمان الحزيم ١٤٣٩ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحزيم، يوسف بن عثمان

قوانين الكسب إياك أن تكسرها . / يوسف بن عثمان الحزيم

الرياض، ١٤٣٩ هـ

٤٨٦ . سم

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٠٢-٦٦٢٦-٥

١ - كسب الرزق - ٢ - المهن . العنوان

١٤٣٩/٥١٩٠ ٢٥٣، ٩ دبوسي

١٤٣٩/٥٦٢١ رقم الإيداع :

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٠٢-٦٦٢٦-٥

قوانين الكسب .. إياك أن تكسرها

كتاب الكسب «
لأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني
(ت: ٨٩١هـ)

إعداد :

د. يوسف بن عثمان الحزيم

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٩	مقدمة
١٧	قواعد الكسب
١٩	[١] الرسل كانوا يأكلون من كسب أيديهم
٢٥	[٢] بطلان دعوى أن الصحابة كانوا لا يتكسبون
٢٧	[٣] مراتب الكسب ومقداره
٣٠	[٤] يندب الاتكاسب للإنفاق على الأرحام
٣٢	[٥] ترك الإنفاق على الأرحام قد يؤدي إلى القطيعة
٣٥	[٦] المكاسب كلها مباحة
٣٦	[٧] أنواع المكاسب
٣٧	[٨] الزراعة ليست مذمومة ولكن الانشغال بها
٣٨	[٩] قوم أبدانبني آدم بأربعة أشياء
٣٩	[١٠] التخصص في صنعة .. وحاجة كل أحد للآخر
٤٢	[١١] ترك الأكل والشرب تلف للنفس
٤٤	[١٢] تحريم إفساد ما اكتسبه الإنسان
٤٧	[١٣] جواز الأكل فوق الشبع

الصفحة	الموضوع
٤٨	[١٤] النهي عن الإسراف ..
٥٥	[١٥] لا يجوز الامتناع عن الطعام بغير سبب ..
٥٧	[١٦] إطعام المحتاج ..
٦٢	[١٧] السؤال عند الحاجة ليس ذلاً ..
٦٤	[١٨] هذه المسألة تشتمل على ثلاثة فصول ..
٧٠	[١٩] لا تجوز الصدقة لنبينا محمد ﷺ وآلـه ..
٧١	[٢٠] النهي عن سؤال الناس ..
٧٢	[٢١] الإعطاء أفضل من الأخذ ..
٧٧	[٢٢] الاكتفاء بالحلال نهج المرسلين عليهم السلام ..
٧٨	[٢٣] يحاسب الإنسان على الشهوات الحلال ولا يعاقب عليها
٨٠	[٢٤] أربعةٌ وجوه للاكتفاء ..
٨٣	[٢٥] مساعي أنواع أهل التكليف ثلاثة ..
٨٥	[٢٦] قل من حرم زينة الله ..
٨٨	[٢٧] كراهيـة تزيين المساجد وزخرفتها ..
٩٥	[٢٨] الاقتصرـ على الكفاف عزيمة، وما زاد من التنعم رخصة..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على النبي القوي الأمين وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وعلى صاحبته الغر المحبلين.

وبعد : لطالما أرقني علو همة غير المسلمين وجدهم وإتقانهم للعمل وتفانيهم في المبادرة والشجاعة وتحمل مخاطر الكسب وتسويير ذلك في بحوث ودراسات؛ مما أنتج إرثاً فلسفياً وعلمياً متخصصاً في علوم الاقتصاد والإدارة وإدارة الذات وسيكولوجية النجاح، فيما يرفل البعض في الرعوية والاتكالية والمحسوبية والفساد، فذاك عقل الإنتاج، وهذا عقل الغنية .

إن الحضارة إنتاج يخطط ويصمم وينفذ، وتحتار له أفضل الموارد البشرية معرفةً ومهارةً وأخلاقاً، ويراقبُ ويقيس نتائجه ويُستدام بالجودة والتطوير والتجديد في سباق محموم نحو النمو، فعين على المنافس والأخرى على العميل، فتفتح الأسواق بالتفاوض، ويكرّس الإعلام للترويج، ورأس المال حُرّ يفعل ما يشاء في إطار القانون والمجتمع المدني بروابطه، ويراقب ويعدّل

الكفة ويتصر للضعيف والمسكين .

إنه عالم من الحركة الدائبة فكل يعرف عمله ومقصده، ويتناغم بعقل مع باقي الموردين والمستهلكين والموظفين الحكوميين [البيروقراطية الحميدة] وغير الحكوميين .

الفرد كفؤ .. الأسرة كفؤة .. المؤسسة كفؤة .. المجتمع البلدي أو المدني ممكّن .. المنظمات تتحفّض وتوهّل وتدرب في بيئة مؤسساتية، والجامعات والمعاهد المتخصصة تحلّ المشكلات العوいصة بالأبحاث وطرح الآراء وتبادل الرأي دون خوف ولا استعجال ولا سرقات فكرية ولا استيلاء لحظوظ النفس الضيقة .

لقد أضمننا جزءاً غير قليل من أعمارنا ونحن في جدال وتبالٍ وتدالٍ وتفاخر في سياق جهل مركب .. ظلمات بعضها فوق بعض !!

أما آنَ لنا أن نستيقظ ونعي واقعنا .. أما آنَ لنا أن نتغير .. أما آن لنا إدراكَ قيمتنا ومجهودنا في عالم التنافس الإنساني !!

إخوتي : نحن لسنا بداعاً من البشر .. نحن لسنا ملائكة، وكذلك لسنا شياطين .. وبالنظر الثاقب الذي لا تخطئه عين ، نعلم أننا أمة محدودة الإنتاج والعطاء .. علينا أن نتعلم بتواضع ليس من أجل

التنافس العالمي واستعادة موقعنا المفقود؛ لأن حصوله محال في الأجل القصير والمتوسط ؛ بل من أجل حفظ ماء بشريتنا، حتى لا نقف ننحط لاجئين وفقراء ومساكين وأميين على الأبواب حفاة عالة على الآخرين .

ووَقَعَتْ عَيْنِي فِي بُوَاكِيرِ قِرَاءَاتِي عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَوَّلِ بَابِ الْبَيْوَعِ فِي كِتَابِ (الْعُدَةِ شَرْحُ الْعَمَدةِ) وَهُوَ أَحَدُ كِتَابِ الْحَنَابِلَةِ، عِنْدَمَا سُئِلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطِيبُ؟ قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٌ»^(١).

أَتَذَكَّرُ مَا وَرَدَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَيْثُ قَالَ: لَا يَعْجِبُنِي الرَّجُلُ سَبْهَلَلًا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا وَلَا فِي أَمْرِ الْآخِرَةِ .

إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَّغَرَّبُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الْمَزْمَلُ: ٢٠]، إِنْ فَضْلَ اللَّهِ وَاسِعٌ

(١) رواه الإمام أحمد وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/١٦٠).

ومثله روي عن ابن مسعود رضي الله عنه، حيث قال: إني لأُمقت الرجل أراه فارغاً، ليس في شيء من عمل دنيا ولا آخرة .

وَكَثِيرٌ، يَتَظَرُّ مِنْ يَحْمِلُ فِي قَلْبِهِ عَزْمًاً وَإِرَادَةَ حَرَةٍ، كَيْ يَضْرِبُ فِي أَرْضِ اللَّهِ دُونَ بَطَالَةٍ وَلَا عَطَالَةٍ، وَلَا تَسْوِيفٍ وَلَا تَرْدُدٍ وَلَا يَأْسٍ وَلَا إِحْبَاطٍ، وَلَا إِخْلَادٍ إِلَى الْأَرْضِ اتِّبَاعًاً لِهُوَ النَّفْسُ وَشَهْوَةُ الْقَعْدَةِ الَّتِي تَلِيقُ بِالْتَّافِهِنِ حِينَمَا لَا تَتَحرِّكُ فِيهِمْ نَخْوَةُ الْعَزْمِ وَلَا أَنْفَةُ الْحَزْمِ، بِلَا خَوْفٍ مِنَ اللَّهِ وَلَا حَيَاءَ مِنَ الْوَالِدِينَ وَالْمَجَمِعِ، فَيَقْبِلُ بِالْدُّنْيَا وَالْأَقْلَى وَالْتَّسْوِيلَ وَالسَّلْفَ «الَّدِينُ» بِلَا مَرْوِعَةٍ وَلَا اسْتِمْرَاءٍ لِلْسُّؤَالِ، فَيَتَرَكُمُ التَّسْوِيلُ فَيَطْغِي عَلَى الْعُقْلِ فَيَصْبِحُ مَخْهُ مَخَ الْفَقْرِ، وَهُنَّا تَقْعُدُ الطَّامِةُ الْكَبِيرِيَّةُ حِينَمَا يَتَحُولُ الْكَسْلُ إِلَى عَقِيَّةٍ جَبَرِيَّةٍ يَكْتُبُهَا الشَّابُ عَلَى نَفْسِهِ فَيَكْبِلُ حَرِيَّتَهُ قَبْلَ أَنْ يَكْبِلَ قَدْمَيَهُ بِحَثَّاً عَنِ الْكَسْبِ بِالْعَمَلِ أَوِ التَّعْلِمِ وَالتَّدْرِبِ أَوِ الرِّيَادَةِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ، أَوِ الرِّيَادَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ بِالْتَّطْوِعِ.

فِي تِرَاثِنَا تَالِيفٌ قِيمَةٌ، يَحْسَنُ بِنَا الْاسْتِفَادَةُ مِنْهَا، وَلَا سِيمَا أَنَّهَا تَتَنَاهُ مَجَالَاتٌ مُتَنَوِّعَةٌ لَا تَزُلُّ مَحْلَ اهْتِمَامٍ، وَمِنْ تِلْكَ التَّالِيفَ كِتَابٌ (الْكَسْبُ) وَمَؤْلِفُهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنُ فَرَقَدَ الشِّيَّبَانِيُّ، فَقِيهٌ وَمَحْدُثٌ وَلُغُويٌّ، صَاحِبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةِ النَّعْمَانِ، وَنَاسِرُ مَذَهْبِهِ، لُقْبٌ بِ«صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَفَقِيهِ الْعَرَاقِ».

ولد بواسط سنه ١٣١ هـ، ونشأ بالكوفة، وأخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه، وتمم الفقه على القاضي أبي يوسف، وأخذ عن سفيان الثوري والأوزاعي، ورحل إلى مالك بن أنس في المدينة، وتولى القضاء زمن هارون الرشيد، وانتهت إليه رياضة الفقه بالعراق.

ولي القضاء للرشيد بعد القاضي أبي يوسف، وكان مع تبحره في الفقه يضرب بذكائه المثل.

وسمع من أبي حنيفة، ومسعر بن كدام، ومالك بن مغول، وعمر ابن ذر الهمданى، وسفيان الثوري، والأوزاعي، ومالك بن أنس، فقد تلقى عنه فقه الحديث والرواية.

ومن مؤلفاته : المبسوط، والزيادات، والجامع الكبير في الفروع، والجامع الصغير، والسير الكبير، والسير الصغير.

وقد اطلعت على «كتاب الكسب» [وله شرح مطبوع مفيد للسرخي] قبل أكثر من سبع سنوات، فاستحسنست إعادة طباعته بعد تقييمه من بعض الموضوعات التي لا تمس الحاجة إليها في وقتنا، وتخريج آياته وأحاديثه وبيان بعض مفرداته، و كنت ولا زلت أتمنى

أن يكون هذا الكتاب ضمن المنهج الدراسي للمرحلة الثانوية
وكليات التقنية لبعث روح العمل والكسب في الشباب السعودي
الذين أثق فيهم، فهم من أشجع وأنبل شباب العالم، وليعذرني
بعضهم حيث فقدوا الإرادة والعزم والتصميم، وهذا ما أرقني
وجعلني أبادر إلى نصيحة من محب لهم .. قائلاً لهم :
الكسب .. ثم الكسب .. ثم الكسب ..

د. يوسف بن عثمان الحزيم

قوانين الكسب .. إياك أن تكسرها

قواعد الكسب

الاكتساب في عرف أهل اللسان : تحصيل المال بما يحل من الأسباب، واللفظ في الحقيقة يستعمل في كل باب، وقد قال الله تعالى: ﴿أَنْفَقُوا مِنْ طِبَّتِ مَا كَسَبُوا﴾^(١)، وقال عز وجل : ﴿وَمَا أَصَبَّكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾^(٢)، أي بجنایتكم على أنفسكم فقد سمي جنایة المرء على نفسه كسباً.

ثم بدأ محمد بن الحسن رحمه الله الكتاب بقوله :

طلب الكسب فريضة على كل مسلم، كما أن طلب العلم فريضة، وبهذا اللفظ يرويه ابن مسعود رض عن رسول الله صل أنه قال : «طلب الكسب فريضة على كل مسلم»^(٣)، وفي رواية قال :

(١) سورة البقرة : ٢٦٧ .

(٢) سورة الشورى : ٣٠ .

(٣) رواه ابن ماجه (٢٢٤)، وصححه الألباني .

«طلب الكسب بعد الصلاة المكتوبة، الفريضة بعد الفريضة»، وقال النبي ﷺ: «طلب الحلال كمقارعة الأبطال، ومن بات وانياً من طلب الحلال بات مغفوراً له»^(١)، وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقدم درجة الكسب على درجة الجهاد، فيقول لأنّ أموت بين شعبي رحلي أضرب في الأرض أبتغي من فضل الله أحب إلى من أن أُقتل مجاهداً في سبيل الله؛ لأن الله تعالى قدم الذين يضربون في الأرض يتغرون من فضله على المجاهدين بقوله تعالى :

﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَعَوَّنَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقْتَلُونَ فِي سَيْلِ اللَّهِ﴾^(٢)، وفي الحديث أن رسول ﷺ صافح سعد بن معاذ رضي الله عنه يوماً فإذا يدها أُملجتا فسألته النبي ﷺ عن ذلك، فقال: أضرب بالمرّ والمسحّة في نحيلي لأنفق على عيالي، فقبل رسول الله ﷺ يده، وقال: «يدان يحبهما الله تعالى»^(٣) وفي هذا بيان أن المرأة

(١) ضعفه الألباني رحمه الله في ضعيف الجامع برقم (٣٦٢١).

(٢) سورة المزمل : ٢٠.

(٣) رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢٤٤٤)، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة برقم (٣٩١).

باتساب ما لا بُدّ له منه، ينال من الدرجات أعلىها وإنما ينال ذلك بإقامة الفريضة، ولأنه لا يتوصل إلى إقامتها الفرض إلا به، فيكون فرضاً بمنزلة الطهارة لأداء الصلاة، وبيانه من وجوه :

أن تمكّنه من أداء الفرائض بقوّة بدنّه، وإنما يحصل له ذلك بالقوّة عادة، ولتحصيل القوّة طرق بالاكتساب أو التغالب أو الانتهاب، والانتهاب يستوجب العقاب، وفي التغالب فساد، ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾، فتعين جهة الاكتساب لتحقّيل القوّة، وقد قال النبي ﷺ : «نفّس المؤمن مطيته، فليحسن إليها»، يعني بالإحسان : ألا يمنعها قدر الكفاية، وإنما يتوصّل إلى ذلك بالكسب .

[١] [الرسل كانوا يأكلون من كسب أيديهم]

الكسب طريق المرسلين صلوات الله عليهم أجمعين، وقد أمرنا بالتمسّك بهم والاقتداء بهديهم، قال الله تعالى :

﴿فِهُدَادُهُمْ أَفْتَدَهُمْ﴾^(١) وبيانه أن أول من اكتسب أبونا آدم عليه السلام، قال الله تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجُنَّكُم مِّنَ الْجَنَّةِ فَتَشَقَّقُونَ﴾^(٢)، أي: تتبع في طلب الرزق . وقال مجاهد رحمه الله في تفسيره : لا تأكل خبزاً بزية حتى تعمل عملاً إلى الموت .

وفي الآثار : أن آدم عليه السلام لما هبط إلى الأرض أتاه جبرائيل عليه السلام بالحنطة، وأمره بأن يزرعها، فزرعها، وسقاها، وحصدتها، وداسها، وطحنتها، وخبزها، فلما فرغ من هذه الأعمال حان وقت العصر فأتاه جبرائيل عليه السلام، وقال: إن ربك يقرئك السلام، ويقول: إن صمت بقية اليوم غفرت لك خططيتك وشفعتك في أولادك، فصام وكان حريصاً على تناول ذلك الطعام؛ لينظر هل يجد من الطعام ما كان يجد في طعام الجنة، ومن ثم حرص الصائمون بعد العصر على تناول الطعام . وكذا نوح عليه السلام كان نجاراً يأكل من كسبه .

(١) سورة الأنعام : ٩٠ .

(٢) سورة طه : ١١٧ .

وإدريس عليه السلام كان خياطاً ، وإبراهيم عليه السلام كان بزاراً^(١) على ما روي عن النبي ﷺ قال: «عليكم بالبز فإن أباكم كان بزاراً»^(٢) يعني الخليل عليه السلام ، وداود عليه السلام كان يأكل من كسبه ، على ما روي أنه كان يخرج متذمراً ، فيسأل عن سيرته عند أهل مملكته ، حتى استقبله جبرائيل عليه السلام يوماً على صورة شاب ، فقال له داود عليه السلام : كيف تعرف داود أيها الفتى ؟ فقال: نعم العبد داود ، إلا أن فيه خصلة ، فقال : وما هي ؟ قال: إنه يأكل من بيت المال ، وإن خير الناس من يأكل من كسبه . فرجع داود عليه السلام إلى محرابه باكيًا متضرعاً يسأل الله تعالى ، ويقول: اللهم علمني كسباً تغيني به عن بيت المال ، فعلمه الله تعالى صنعة الدرع ، ولَيَنْ له الحديد ، حتى كان

(١) البَزَارُ : باائع الثياب .

(٢) رواه ابن أبي الدنيا بسنده في إصلاح المال ، باب أفضال التجارات برقم . ٢٣٣ .

الحديد في يده كالعجبين في يد غيره، قال الله تعالى : ﴿وَعَلَّمَنَا صَنْعَةَ لَبُوِسٍ لَّكُم﴾^(١)، فكان يصنع الدرع ويبيع كل درع باثني عشر ألفاً، فكان يأكل من ذلك ويتصدق .

وسليمان صلوات الله عليه كان يصنع المقاتل من الخوص،
فياكل من ذلك .

وزكرياء عليه السلام كان نجاراً .

وعيسى عليه السلام كان يأكل من غزل أمه، وربما كان يلتقط
السبلة فياكل من ذلك، وهو نوع اكتساب .

ونبينا ﷺ كان يرعى في بعض الأوقات على ما روي أنه ﷺ
قال لأصحابه ﷺ يوماً : كنت راعياً لعقبة بن أبي معيط وما بعث
الله نبياً إلا استرعاه^(٢) .

(١) الأنبياء : ٨٠ .

(٢) رواه البخاري برقم (٢١٤٣) .

وفي حديث السائب بن شريك عن أبيه رض قال : كان رسول الله ص شريكي، وكان خير شريك، لا يُداري ولا يُماري، أي لا يلحي ولا يخاصم . فقيل: في ماذا كانت الشركة بينكما؟ فقال: في الأدم وازدرع رسول الله ص بالجرف ^(١) على ما ذكره محمد بن الحسن رحمه الله في كتاب المزارعة لـ يُعلم أن الكسب طريق المرسلين عليهم السلام.

قال الله تعالى : ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الْأَصْلُوَةُ فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْنُغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ ^(٢) ، والمراد التجارة . وقال عز وجل: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ^(٣) ، يعني : التجارة في طريق الحج .

وقال النبي ص : «إن أطيب ما أكلتم من كسب أيديكم، وإن أخي داود عليه السلام كان يأكل من كسب يده» ^(٤) ، والمراد

(١) رواه ابن ماجه برقم (٢٢٨٧) وصححه الألباني .

(٢) سورة الجمعة : ١٠ .

(٣) سورة البقرة : ١٩٨ .

(٤) رواه النسائي (٢١١/٢) .

الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِن طَبِيعَتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾^(١) .
 وأقوى ما نعتمد أنه الاكتساب طريق المرسلين صلوات الله
 عليهم أجمعين، وقد قررنا ذلك، ولا معنى لمعارضتهم إيانا في
 ذلك بعيسى ويحيى عليهما السلام، فقد بينا أن عيسى عليه
 السلام كان يأكل من غزل أمه .

ثم نقول : إن الأنبياء عليهم السلام في هذا ليسوا كغيرهم،
 فقد بعثوا لدعوة الناس إلى دين الحق وإظهار ذلك، فكانوا
 مشغولين بما بُعثوا لأجله، ولم يستغلوا عاملاً أو قاتهم بالكسب
 لهذا، وقد اكتسبوا في بعض الأوقات؛ ليبيّنوا للناس أن ذلك ما
 ينبغي أن يستغل به المرء، وأنه لا ينفي التوكل على الله كما ظنه
 هؤلاء الجهال، وقد بين ذلك عمر رضي الله عنه في حديثه، حيث مر بقوم
 من القراء فرآهم جلوساً قد نكسوا رؤوسهم فقال: من هؤلاء؟

(١) سورة البقرة: ١٧٢ .

(٢) رواه النسائي في سنته (٢١١/٢) وصححه الألباني رحمه الله .

فقيل : هم المتكلون . فقال : كلا ، ولكنهم المتأكلون يأكلون أموال الناس ، ألا أنتكم من المتكفل ؟ فقيل : نعم ، فقال : هو الذي يلقي الحَبْ في الأرض ، ثم يتوكل على ربه عز وجل . وفي رواية أخرى : فقال : يا معاشر القراء ارفعوا رؤوسكم واكتسبوا لأنفسكم .

[٢] [بطلان دعوى أن الصحابة كانوا لا يكتسبون]

ودعواهم أن الكبار من الصحابة رضوان الله عليهم كانوا لا يكتسبون دعوى باطلة ، فقد روی أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان بزاراً ، وعمر رضي الله عنه كان يعمل في الأدب ، وعثمان رضي الله عنه كان تاجراً يُجلبُ إليه الطعام فيبيعه ، وعلي رضي الله عنه كان يكتسب على ما روی أنه أجر نفسه غير مرة حتى أجر نفسه من يهودي . ثم صح في الحديث أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلام اشتري سراويل بدرهمين وقال للوزان : «زن وأرجح ، فإننا معاشر الأنبياء هكذا نزن » . وباع رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلام قَعْباً وحَلْساً بِعْ مَنْ يَزِيد ، واشترى ناقةً من أعرابي وأوفاه

ثمنها، ثم جحد الأعرابي وقال هلم شاهداً قال ﷺ: «من يشهد لي؟» فقال خزيمة بن ثابت ﷺ: أنا أشهد لك بأنك وفيت الأعرابي ثمن الناقة، فقال ﷺ: «كيف تشهد لي، ولم تكن حاضراً» قال : يا رسول الله إنا نصدقك فيما تأتينا به من خبر السماء، أفلأ نصدقك فيما تخبر به من إيفاء ثمن الناقة، فقال ﷺ من شهد له خزيمة فحسبه .

ولا حجة لهم في قوله تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقٌ كُلُّ وَمَا تُوعَدُونَ﴾^(١)، فالمراد المطر الذي ينزل من السماء فيحصل به النبات، فإن ذلك يسمى رزقاً على ما نقل عن بعض السلف رحمهم الله : يا ابن آدم إن الله يرزقك، ويرزق رزقك، ويرزق رزق رزقك، يعني: ينزل المطر من السماء رزقاً للنبات، ثم النبات رزق الأنعام، والأنعام رزق لبني آدم، ولئن حملنا الآية على ظاهرها فنقول : في السماء رزقنا كما أخبر الله تعالى، ولكننا أُمرنا باكتساب السبب، ليأتينا ذلك الرزق عند الاكتساب، بيانه في قوله ﷺ فيما يرويه عن ربه

. (١) الذاريات : ٢٢ .

عز وجل : عبدي حرك يدك أنزل عليك الرزق . وقد أمر الله تعالى مريم عليها السلام بهز النخلة، كما قال: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِمِحْدَعِ النَّخْلَةِ سَقْطُ عَلَيْكِ رُطْبَانِجِنَّا﴾^(١)، وهو قادر على أن يرزقها من غير هز وعناء كما كان يرزقها في المحراب قال عز وجل: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا كَرْكِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾^(٢)، وإنما أمرها بذلك ليكون بياناً للعباد أنه ينبغي لهم ألا يدعوا اكتساب السبب وإن كانوا يتيقنون أن الله هو الرزاق .

[٣] [راتب الكسب ومقداره]

ثم الكسب على مراتب، فمقدار ما لا بد لكل أحد منه يعني ما يقيم به صلبه؛ ولذا يفترض على كل أحد اكتسابه عيناً؛ لأنه لا يتوصل إلى إقامة الفرائض إلا به، وما يتوصل به إلى إقامة الفرائض يكون فرضاً، فإن لم يكتسب زيادة على ذلك فهو في سعة من ذلك لقول النبي ﷺ: «من أصبح آمناً في سربه، معافي

(١) مريم: ٢٥ .

(٢) آل عمران: ٣٧ .

في بدنـه، عنـده قـوت يـومـه، فـكـأنـما حـيزـت لـه الدـنـيـا بـحـذـافـيرـهـاـ»^(١)، وـقـالـ رـبـنـيـهـ لـابـنـ حـبـيـشـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ فـيـمـاـ يـعـظـهـ : « بـلـغـةـ تـسـدـ بـهـاـ جـوـعـتـكـ، وـخـرـقـةـ تـوـارـيـ بـهـاـ سـوـءـتـكـ، فـإـنـ كـانـ لـكـ كـنـ يـكـنـكـ فـحـسـنـ، وـإـنـ كـانـ لـكـ دـاـبـةـ تـرـكـبـهـاـ فـيـخـ بـخـ ». وـهـذـاـ إـذـاـ لـمـ يـكـنـ عـلـيـهـ دـيـنـ، فـإـنـ كـانـ عـلـيـهـ دـيـنـ، فـالـاـكـتـسـابـ بـقـدـرـ ماـ يـقـضـيـ بـهـ دـيـنـ فـرـضـ عـلـيـهـ ؛ لـأـنـ قـضـاءـ الـدـيـنـ مـسـتـحـقـ عـلـيـهـ عـيـنـاـ، قـالـ رـبـنـيـهـ : « الـدـيـنـ مـقـضـيـ »^(٢) وـبـالـاـكـتـسـابـ يـتـوـصـلـ إـلـيـهـ. وـكـذـاـ إـنـ كـانـ لـهـ عـيـالـ، مـنـ زـوـجـةـ وـأـوـلـادـ، فـإـنـهـ يـفـتـرـضـ عـلـيـهـ الـكـسـبـ بـقـدـرـ كـفـاـيـتـهـمـ عـيـنـاـ؛ لـأـنـ الـإـنـفـاقـ عـلـىـ زـوـجـتـهـ مـسـتـحـقـ عـلـيـهـ قـالـ اللـهـ تـعـالـىـ : ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنُتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾^(٣)، مـعـناـهـ : أـنـفـقـوـاـ عـلـيـهـنـ مـنـ وـجـدـكـمـ، وـهـكـذـاـ فـيـ قـرـاءـةـ اـبـنـ مـسـعـودـ رـضـيـهـ . وـقـالـ جـلـ وـعـلاـ : ﴿وَعَلَى الْمُلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٤)، وـقـالـ عـزـ وـجـلـ : ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد برقـمـ (٣٠٠) .

(٢) رواه الإمام أحمد وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٩٣/٥) .

(٣) الطلاق : ٦

(٤) البقرة : ٢٣٣ .

رِزْقُهُ، فَلَا يُنْفِقُ مِمَّا أَنْشَأَهُ اللَّهُ^(١)، وإنما يتوصل إلى إيفاء هذا المستحق بالكسب، وقال ﷺ : «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول»^(٢)، فالتحرز عن ارتكاب المأثم فرض . وقال ﷺ : «إن لنفسك عليك حقاً وإن لأهلك عليك حقاً، فأعط كل ذي حق حقه»^(٣)، ولكن هذا في الفرضية دون الأول؛ لقوله ﷺ : «ثم بمن تعول»، فإن اكتسب زيادة على ذلك ما يدخله لنفسه وعياله فهو في سعةٍ من ذلك لما روي «أن النبي ﷺ ادخر قوت عياله لسنةٍ، بعدها كان ينهى عن ذلك» على ما روي أنه ﷺ قال لبلال ^{رض} : «أنفق بلال، ولا تخش من ذي العرش إقلالاً»^(٤)، والمتأخر يكون ناسخاً للمتقدم . فإن كان له أبوان كبيران معسران فإنه يفترض عليه الكسب بقدر كفايتهم؛ لأن نفقتهم مستحق عليه مع عسرته إذا كان متمكناً من الكسب، قال ﷺ :

(١) الطلاق : ٧ .

(٢) رواه أبو داود في سنته برقم (١٦٩٢) . بلفظ «من يقوت» .

(٣) رواه البخاري في صحيحه برقم (٥٧٨٨) .

(٤) رواه الطبراني وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٢٦٦١) .

للرجل الذي أتاه وقال أريد الجهاد معك، فقال: «ألك أبوان؟» قال : نعم، قال ﷺ : «ارجع ففيهما فجاهد»^(١)، يعني اكتسب فأنفق عليهما وقال تعالى : ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾^(٢)، وليس من المصاحبة بالمعروف تركهما يموتان جوعاً مع قدرته على الكسب، ولكن هذا دون ما سبق في الفرضية؛ لما روي أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: معي دينار، فقال ﷺ : «أنفقه على نفسك» فقال : معي آخر قال ﷺ : «أنفقه على عيالك» قال: معي آخر، قال ﷺ : «أنفقه على والديك»^(٣).

[٤] [يندب الاتكاسب للإنفاق على الأرحام]

فأما غير الوالدين من ذوي الرحم المحرم فلا يفترض على المرء الكسب للإنفاق عليهم؛ لأنه لا تستحق نفقتهم عليه إلا باعتبار صفة اليسار، لكنه يندب إلى الكسب والإنفاق عليهم؛

(١) رواه البخاري في صحيحه برقم (٢٨٤٢).

(٢) لقمان: ١٥.

(٣) صحيح الترغيب والترهيب للمنذري بتحقيق الألباني برقم (١٩٥٨).

لما فيه من صلة الرحم، وهو مندوب إليه في الشرع، قال ﷺ : «لا خير فيمن لا يحب المال ليصل به رحمه ويكرم به ضيفه ويَبَرَّ به صديقه»^(١) . وقال ﷺ لعمرو بن العاص رضي الله عنه : «وأرغ لك رغبة من المال ... ، إلى أن قال: «نعم المال الصالح للرجل الصالح، يصل به رحمه»^(٢) ، وقطيعة الرحم حرام؛ لقوله ﷺ : «ثلاث معلقات بالعرش النعمة والأمانة والرحم، تقول النعمة كُفرت ولم أشكّر، وتقول الأمانة خزنت ولم أؤدّ، وتقول الرحم: قُطعت ولم أُوصل»^(٣) ، وقال ﷺ : «صلة الرحم تزيد في العمر، وقطيعة الرحم ترفع البركة عن العمر»^(٤) .

وقال ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل: «أنا الرحمن، وهي الرحم، شققت لها اسمًا من اسمي، فمن وصلها وصلته، ومن

(١) إصلاح المال لابن أبي الدنيا، باب فضل المال برقم (١٠١).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (٤/١٩٧)، وصححه الألباني في المشكاة (٣٧٥٦).

(٣) رواه البيهقي في الشعب برقم (٧٤٤٧).

(٤) رواه الترمذى (١٩٧٩)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٩٦٥).

قطعها بتته»^(١).

[٥] [ترك الإنفاق على الأرحام قد يؤدي إلى القطيعة]

وفي ترك الإنفاق عليهم ما يؤدي إلى قطيعة الرحم فيندرج إلى الاكتساب للإنفاق عليهم، وبعد ذلك الأمر موسع عليه فإن شاء اكتسب وجمع المال، وإن شاء أبي؛ لأن السلف رحمهم الله منهم من جمع المال، ومنهم من لم يفعل، فعرفنا أن كلاً الطرفين مباح، وأما الجمع فلما روي عن النبي ﷺ : «من طلب الدنيا حلالاً متغفلاً لقي الله تعالى وجهه كالقمر ليلة البدر، ومن طلبها مفاحراً مكاثراً لقي الله تعالى وهو عليه غضبان»^(٢)، فدل أن جمع المال على طريق التغافل مباح، وكان ﷺ يقول في دعائه: «اللهم اجعل أوسع رزقي عند كيري، وانقضاء عمري»^(٣) وكان كذا، فقد اجتمع له أربعون شاة حلوبة وفده وسهم بخير في

(١) رواه أبو داود برقم (١٦٩٤) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٦/٢).

(٢) رواه ابن أبي شيبة.

(٣) أخرجه الحاكم في مستدركه (١٣٨٥) وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٥٤٢/١) وقال: ضعيف جداً.

آخر عمره .

وأما الامتناع عن جمع المال فطريق مباح أيضاً، لحديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ : «لو كان لابن آدم وadiان من ذهب لتمنى إليهما ثالثاً، ولا يملا جوف ابن آدم إلا التراب، ويتب العلى من تاب»^(١) ، وقيل: هذا كان مما يتلى في القرآن في سورة يونس في الركوع الثاني أو الثالث ثم انتسخت تلاوته وبقيت روایته، وقال عليه السلام: «تبأاً للمال» ، وفي رواية: «تبأاً لصاحب الذهب والفضة» ، وقال عليه السلام: «هلك المكثرون إلا من قال بماله هكذا وهكذا»^(٢) يعني يتصدق من كل جانب، وقال عليه السلام: «يقول الشيطان لن ينجو مني صاحب المال من إحدى ثلات: إما أن أزينه في عينه فيجمعه من غير حله، وإما أن أحقره في عينه فيعطي في غير حله، وإما أن أحبيه إليه فيمنع حق الله تعالى منه»^(٣) ، ففي هذا بيان أن الامتناع عن الجمع

(١) رواه البخاري في صحيحه برقم (٦٠٧٢) .

(٢) صححه الألباني رحمه الله في الصحيحه ٣٦٦/٤ .

(٣) أخرجه ابن المبارك في الزهد برقم (٥٤٧) .

أسلم، ولا عيب على من اختار طريق السلامة .

ثم بين محمد بن الحسن رحمه الله : أن الكسب فيه معنى المعاونة على القرب والطاعات، أي كسبٌ كان، حتى إن فتّال الحال ومتخذ الكيزان والجِرار وكسب الحوَّكة فيه معاونة على الطاعات والقُرب، فإنه لا يتمكن من أداء الصلاة إلا بالطهارة، ويحتاج ذلك إلى كوزٍ يستقى به الماء ، وإلى دلو ورشاءٍ يتُنْزَح به الماء، إلى كوز ورشاءٍ يتُنْزَح به الماء، ويحتاج إلى ستر العورة لأداء الصلاة، وإنما يتمكّن من ذلك بعمل الحوَّكة، فعرفنا أن ذلك كله من أسباب التعاون على إقامة الطاعة، وإليه أشار عليٌّ رض في قوله: لا تسبوا الدنيا، فنعم مطية المؤمن من الدنيا إلى الآخرة .

وقال أبو ذر رض حين سأله رجل عن أفضل الأعمال بعد الإيمان، فقال : الصلاة، وأكل الخبز . فنظر إليه الرجل كالمتعجب! فقال : لولا الخبز ما عبد الله تعالى . يعني بأكل الخبز يقيم صلبه فيتمكن من إقامة الطاعة .

[٦] [المكاسب كلها مباحة]

ثم المذهب عند جمهور الفقهاء - رحمهم الله - أن المكاسب كلها في الإباحة سواء ، وقال بعض المتقشفة ما يرجع إلى الدناءة من المكاسب في عرف الناس لا يسع الإقدام عليه إلا عند الضرورة؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : «ليس للمؤمن أن يذل نفسه»^(١)، وقال ﷺ: «إن الله تعالى يحب معالي الأمور ويبغض سفاسفها»^(٢)، والسفاسف ما يذل المرء بخسته . وحجتنا في ذلك قوله ﷺ: «إن من الذنوب ذنوبًا لا يكفرها الصوم ولا الصلاة» قيل : ما يكفرها يا رسول الله؟ قال : «الهموم في طلب المعيشة»^(٣) .

وقال ﷺ: «طلب الحلال كمقارعة الأبطال، ومن بات وانياً

(١) أخرجه الإمام أحمد ٥/٥٤٠٥، والترمذى ٤/٥٢٣ بلفظ : «لا ينبغي لمسلم أن يذل نفسه» . وصححه الألبانى في السلسلة الصحيحة (٦١٣) .

(٢) صححه الألبانى في السلسلة الصحيحة (١٦٢٧) وهو بلفظ : «إن الله يحب معالي الأمور وأشرافها ...» الحديث .

(٣) رواه الطبرانى في الأوسط، وضعفه الألبانى في ضعيف الجامع وقال: موضوع .

في طلب الحلال بات مغفورة له^(١).

وقال عليه السلام: «أفضل الأعمال: الاتساب للاِنفاق على العيال»، من غير تفصيل بين أنواع الكسب ، ولو لم يكن فيه سوى التعوض والاستغناء عن السؤال لكان مندوباً إليه، فإن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «السؤال آخر كسب العبد» أي يقى في ذلته إلى يوم القيمة.

وقال عليه السلام لحكيم بن حزام رضي الله عنه أو لغيره : «مكسبة فيها نقص المرتبة خير لك من أن تسأل الناس أعطوك أو منعوك»^(٢) ثم المذمة في عرف الناس ليس للكسب بل للخيانة، وخلف الوعد، واليمين الكاذبة ومعنى البخل .

[٧] [أنواع المكاسب]

ثم المكاسب أربعة: الإِجارة، والتجارة، والزراعة، والصناعة. وكل ذلك في الإِباحة سواء عند جمهور الفقهاء رحمهم الله

(١) رواه البيهقي .

(٢) رواه البخاري .

تعالى، وقال بعضهم: المزارعة مذمومة ؛ لما روي أن النبي ﷺ رأى شيئاً من آلات الحراة في دار قوم، فقال: «ما دخل هذا بيت قوم إلا ذلوا»^(١)، وسئل ﷺ عن قوله عز وجل: ﴿إِن تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّونَكُمْ عَلَىٰ أَعْكَبِكُمْ﴾^(٢)، أهو التعرّب؟ قال: «لا، ولكنه الزراعة». والتعرّب سكون الباية وترك الهجارة .

وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهم: إذا تباعتم بالعينة
واتبعتم أذناب البقر ذلتكم حتى يُطعم فيكم .

[٨] [الزراعة ليست مذمومة ولكن الانشغال بها]

وحجتنا في ذلك ما روي أن النبي ﷺ ازدرع بالجرف، وقال
ﷺ: «الزارع يتاجر ربه»^(٣)، وقد كان له فدك وسهم خيبر، فكان
قوته في آخر عمره من ذلك، وعمر رضي الله عنه كان له أرض بخيبر تدعى
ثمح، وقد كان لابن مسعود، والحسن بن علي، وأبي هريرة رضي الله عنه

(١) رواه البخاري (٢١٩٦) .

(٢) آل عمران: ١٤٩ .

(٣) ليس له أصل .

مزارع بالسوداد يزور عونها ويؤدّون خراجها، وقد كان لابن عباس رضي الله عنهم أياضًا مزارع بالسوداد وغيرها، وتأويل الآثار المروية: فيما إذا اشتغل الناس كلهم بالزراعة، وأعرضوا عن الجهاد حتى يُطمع فيهم عدوهم، وكل ذلك مروي في حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: وقعدتم عن الجهاد وذلتكم حتى يُطمع فيكم . فأما إذا اشتغل بعضهم بالجهاد وبعضهم بالزراعة ففي عمل المزارع معاونة للمجاهد، وفي عمل المجاهد دفع عن المزارع قال رضي الله عنه: «المؤمنون كالبنيان يشد بعضه ببعضًا»^(١).

[٩] [قوانين أبدان بني آدم بأربعة أشياء]

ثم إن الله تعالى خلق أولاد آدم عليه الصلاة والسلام خلقاً لا تقوم أبدانهم إلا بأربعة أشياء : الطعام، والشراب، واللباس، والكِنْ^(٢).

(١) رواه البخاري (٢٤٤٦).

(٢) الكِنْ : المسكن .

أما الطعام فقال الله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَادًا لَا يَأْكُلُونَ أَطْعَامًا وَمَا كَانُوا خَلِدِينَ ﴾^(١)، وقال عز وجل: ﴿ كُلُوا مِن طَبِيعَتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾^(٢).

وأما الشراب قال الله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾^(٣)، وقال جل وعلا: ﴿ كُلُوا وَاشْرِبُوا ﴾^(٤).

وأما اللباس قال الله تعالى: ﴿ يَبْيَنِي إَدَمَ فَدَأَزَّنَا عَلَيْكُمْ لِيَاسًا يُوَرِّي سَوَءَاتِكُمْ وَرِيشًا ﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿ حُذُّوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرِبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾^(٦).

(١) الأنبياء: ٨.

(٢) البقرة: ١٧٢.

(٣) الأنبياء: ٣٠.

(٤) المرسلات: ٤٣.

(٥) الأعراف: ٢٦.

(٦) الأعراف: ٣١.

وأما الْكِنْ فِإِنَّهُمْ خَلَقُوا حَلْقًا لَا تُطِيقُ أَبْدَانَهُمْ مَعَهُ أَذْى الْحَرْ
وَالْبَرْدِ وَلَا تَبْقَى عَلَى شَدَّتِهِمَا، قَالَ تَعَالَى : ﴿وَخَلَقَ أَنْسَنَ
ضَعِيفًا﴾^(١)، فَيُحْتَاجُ إِلَى دَفْعِ أَذْى الْحَرْ وَالْبَرْدِ عَنْ نَفْسِهِ، لِتَبْقَى
نَفْسَهُ، فَيُؤْدِي بِهَا مَا تَحْمِلُ مِنْ أَمَانَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَتَمَكَّنُ مِنْ
ذَلِكَ إِلَّا بِكِنْ فَصَارَ الْكِنْ لِهَذَا الْمَعْنَى بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ .

[١٠] [التخصص في صنعة .. وحاجة كل أحد للآخر]

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رَحْمَهُ اللَّهُ : وَقَدْرُ لَهُمُ الْمَعَاشِ بِأَسْبَابٍ
فِيهَا حِكْمَةٌ بِالْغَةِ يَعْنِي أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْ تَعْلِمِ جُمِيعِ مَا
يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي عُمُرِهِ، فَلَوْ اشْتَغَلَ بِذَلِكَ فَنِيَ عُمُرُهُ قَبْلَ أَنْ يَتَعَلَّمَ،
وَمَا لَمْ يَتَعَلَّمْ لَا يَمْكُنُهُ أَنْ يَحْصُلَ عَلَيْهِ لِنَفْسِهِ، وَقَدْ تَعَطَّلَتْ بِهَذَا
مَصَالِحُ الْمُعِيشَةِ لَهُمْ، فَيُسَرِّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ تَعْلِمُ
نَوْعًا مِنْ ذَلِكَ، حَتَّى يَتَوَصَّلَ إِلَى مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ النَّوْعِ

(١) النساء : ٢٨ .

يعلمه ويتوصل غيره إلى ما يحتاج إليه من ذلك بعلمه أيضاً، وإليه أشار رسول الله ﷺ في قوله: «المؤمنون كالبنيان يشد بعضه بعضاً»^(١) وبيان هذا في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوَقَ بَعْضِ دَرَجَتِ لِتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾^(٢)، يعني أن الفقير يحتاج إلى مال الغني، والغني يحتاج إلى عمل الفقير، فهنا أيضاً الزارع يحتاج إلى عمل النساج ليحصل للباس لنفسه، والنساج يحتاج إلى عمل الزارع لتحصيل الطعام والقطن الذي يكون منه اللباس لنفسه. ثم كل واحد منهمما فيما يقيم من العمل يكون مُعيناً لغيره فيما هو قربة وطاعة، فإن التمكّن من إقامة القربة بهذا يحصل، فيدخل تحت قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْمِلْءِ وَالثَّقَوَى﴾^(٣)، وقال ﷺ: «إن الله تعالى في عون العبد ما دام

(۱) سبق تخریجہ۔

الْخَفَفُ (٢) . ٣٢

٢) المائدة:

العبد في عون أخيه المسلم»^(١) . وسواء أقام ذلك العمل بعوض شرطه عليه أو بغير عوض فإذا كان مقصده ما بینا كان في عمله معنى الطاعة؛ لقوله ﷺ : «الأعمال بالنیات ولكل امرئ ما نوی»^(٢) ، فإذا نوی العامل بعمله التمکن من إقامة الطاعة أو تمکین أخيه من ذلك، كان مُثاباً على عمله باعتبار نيته ، بمنزلة المتناكحین إذا قصدا بفعلهما ابتعاء الولد وتكثير عباد الله تعالى وأمة الرسول ﷺ ، كان لهما الثواب على عملهما، وإن كان ذلك الفعل لقضاء الشهوة في الأصل، ولكن بالنية يصير معنى القرابة أصلًا ، ويصير معنى قضاء الشهوة تبعاً ، فهذا مثله.

[١١] [ترك الأكل والشرب تلف للنفس]

قال محمد بن الحسن رحمه الله : فإن تركوا الأكل والشرب فقد عصوا لأن فيه تلفاً . يعني أن النفس لما كانت لا تبقى عادة

(١) صصحه الألباني في صحيح الترغيب (٢٦١٤) .

(٢) رواه البخاري برقم (١) .

بدون الأكل والشرب فالممتنع من ذلك قاتل نفسه، وقال الله تعالى : ﴿وَلَا نَقْتُلُوا أَنفُسَكُم﴾^(١) ، وهو معرض نفسه للهلاك، وقال الله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ﴾^(٢) ، وبعد التناول بقدر ما يُسْدِّدُ به رمَّقه يُنْدِبُ إلى أن يتناول مقدار ما يتقوَّى به على الطاعة ؛ لأنَّه إن لم يتناول يضعف ، وربما يعجز عن الطاعة ، وقال ﷺ : «المؤمن القوي أحب إلى الله من المؤمن الضعيف» ، وفي كل خير»^(٣) ؛ ولأن اكتساب ما يتقوَّى به على الطاعة يكون طاعة ، وهو مندوب إلى الإتيان بما هو طاعة ، وإليه أشار أبو ذر رض حين سُئل عن أفضل الأعمال ؟ فقال : الصلاة وأكل الخبز .

وقد نقل عن مسروق - رحمه الله - وغيره أن من اضطر فلم يأكل فمات دخل النار . والمراد تناول الميتة ؛ لأنَّ عند الضرورة الحرمة تنكشف فتلحق بالمباح ، وإن كان الحكم في الميتة هذا

(١) النساء : ٢٩ .

(٢) البقرة : ١٩٥ .

(٣) رواه مسلم (٢٦٦٤) .

مع حرمتها في غير حالة الضرورة، فما ظنك في الطعام
الحلال؟.

قال محمد بن الحسن رحمه الله : ومن فعل شيئاً مما ذكرنا،
 فهو مأمور بإتمامه لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ
غَزَلَهَا﴾^(١)، وهذا مثل ما ذكره الله تعالى لمن ابتدأ طاعةً ثم لم
يتمها، كالمرأة التي تغزل ثم تنقض، فلا تكون ذات غزل ولا ذات
قطن، ومن امتنع من الأكل والشرب والاستكnan حتى مات
أوجب على دخول النار ؛ لأنَّه قتل نفسه قصداً فكأنَّه قتلها بحديدة،
قال ﷺ : « من قتل نفسه بحديدة فحديدة في يده يجأ بها نفسه
في نار جهنم »^(٢) ثم تأويل اللفظ الذي ذكره من وجهين :

١٢ [تحريم إفساد ما اكتسبه الإنسان]

وقال: وكل أحد منهي عن إفساد الطعام، ومن الإفساد
الإسراف، ولهذا لما روي أن النبي ﷺ : « نهى عن القيل والقال،

(١) النحل : ٩٢.

(٢) متفق عليه . رواه البخاري (٥٧٧٨)، ومسلم (١٠٩) .

وعن كثرة السؤال وعن إضاعة المال» وفي الإفساد إضاعة
للمال، ثم الحاصل أنه يحرم على المرء فيما اكتسبه من الحلال:
الإفساد، والسرف، والمخيلة، والتفاخر، والتکاثر، أما الإفساد
فحرام؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ
الْمُفْسِدِينَ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّ سَعْيَ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ
فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرَثَ وَالسَّلْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾^(٢)، وأما
السرف فحرام لقوله تعالى: ﴿وَلَا شُرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(٣)،
وقال جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ
بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً﴾^(٤)، فذلك دليل على أن الإسراف والتقتير
حرام، وأما المندوب إليه ما بينهما، وفي الإسراف تبذير ، قال
الله تعالى: ﴿وَلَا بُذْرَ بَذِيرَ﴾^(٥)، ثم السرف في الطعام أنواع،

(١) القصص: ٧٧.

(٢) البقرة: ٢٠٥.

(٣) الأعراف: ٣١.

(٤) الفرقان: ٦٧.

(٥) الإسراء: ٢٦.

فمن ذلك: الأكل فوق الشبع؛ لقوله ﷺ: «ما ملأ ابن آدم وعاءً شرًّا من بطنه، فإن كان لا بد فثلث للطعام وثلث لشراب وثلث للنفس»^(١). وقال النبي ﷺ: «يكفي ابن آدم لقيمات يُقمن صلبه»، «ولا يلام على كفاف»^(٢) ولأنه إنما يأكل لمنفعة لنفسه، ولا منفعة في الأكل فوق الشبع بل فيه مضره، فيكون ذلك منزلة إلقاء الطعام في مزبلة أو شرًّا منه، ولأن ما يزيد على مقدار حاجته من الطعام فيه حق غيره فإنه يسد به جوعته إذا أوصله إليه بِعِوضٍ أو بغير عِوضٍ، فهو في تناوله جانٍ على حق الغير، وذلك حرام؛ ولأن الأكل فوق الشبع ربما يُمرضه فيكون ذلك كجرأته نفسه . والأصل فيه ما روي أن رجلاً تجشأ في مجلس رسول الله ﷺ فغضب رسول الله ﷺ، وقال : «نحْ عنا جُشاءك، أما علمت أن أطول الناس عذاباً يوم القيمة أكثرهم شبعاً في الدنيا»^(٣) .

(١) رواه الترمذى وصححه الألبانى .

(٢) رواه الترمذى برقم (٢٣٨٠) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

(٣) رواه الترمذى وابن ماجه .

ولما قيل لعمر رضي الله عنه : ألا تأخذ لك جوارشا؟ قال : وما يكون الجوارش؟ قيل : هاضوم يهضم الطعام . فقال : سبحان الله ! أو يأكل المسلم فوق الشبع؟

[١٣] [جواز الأكل فوق الشبع]

إلا بعض المتأخرین رحمهم الله استثنى من ذلك حالة وهو أنه إذا كان له غرض صحيح في الأكل فوق الشبع، فحينئذ لا يأس بذلك بأن يأتيه ضيف بعد تناوله مقدار حاجته فيأكل مع ضيفه لئلا يخجل، وكذا إذا أراد أن يصوم من الغد فلا يأس بأن يتناول بالليل فوق الشبع؛ ليتقوى على الصوم بالنهار .

ومن الإسراف في الطعام: الاستكثار من المباحثات والألوان، فإن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه عد ذلك من أشراط الساعة، وقال : «تُدار القصاع على موائدهم وللعنة تنزل عليهم» .

وعن عائشة رضي الله عنها أنها كانت في ضيافة، فأتت بقصعة بعد قصعة فقامت وجعلت تقول : ألم تكن الأولى مأكولة؟ فإن كانت فما هذه الثانية، وفي الأولى ما يكفينا؟ قد

كان رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا إلا أن يكون ذلك عند الحاجة، بأن يمل من ناحية واحدة فيستكثر من المباحات، لينستوفي من كل نوع شيئاً فيجتمع له مقدار ما يتقوى به على الطاعة على ما حكى أن الحجاج كتب إلى عبد الملك بن مروان يشكو إليه ثلاثة العجز عن الأكل، وعن الاستمتاع، والعي في الكلام . فكتب إليه: أن استكثر من ألوان الطعام، وجدد السراري في كل وقت، وانظر إلى أخريات الناس في خطبتك.

[١٤] [النهي عن الإسراف]

ومن الإسراف: أن يضع على المائدة من ألوان الطعام فوق ما يحتاج إليه من الأكل، فقد بيَّنا أن الزيادة على مقدار حاجته فيه ، كان حق غيره، إلا أن يكون قصده أن يدعو الأضياف قوماً بعد قوم، إلى أن يأتوا على آخر الطعام، فحينئذ لا بأس بذلك ؛ لأنه غير مفسد .

ومن الإسراف: أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه، أو يأكل ما انتفخ من الخبز كما يفعله بعض الجهال، يزعمون أن ذلك

أَلَذُّ، وَلَكِنْ هَذَا إِذَا كَانَ غَيْرُهُ لَا يَتَنَاهُ مَا تَرَكَ هُوَ مِنْ حَوَاشِيهِ، أَمَا إِذَا كَانَ غَيْرُهُ يَتَنَاهُ ذَلِكَ فَلَا بَأْسُ، كَأَنْ يَخْتَارَ لِتَنَاهُ لِرَغْفَيَاً دُونَ رَغْفَيْفَ .

وَمِنِ الْإِسْرَافِ: التَّمْسُحُ بِالْخَبْزِ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الطَّعَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْكُلَ مَا يَتَمْسُحُ بِهِ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ يَسْتَقْدِرُ ذَلِكَ فَلَا يَأْكُلُهُ، فَأَمَا إِذَا كَانَ هُوَ يَأْكُلُ مَا يَتَمْسُحُ بِهِ فَلَا بَأْسُ بِذَلِكَ .

وَمِنِ الْإِسْرَافِ: إِذَا سَقَطَ مِنْ يَدِهِ لِقْمَةُ أَنْ يَتَرَكُهَا، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَبْدأْ بِتَلْكَ الْلِقْمَةِ فِي أَكْلِهَا؛ لِأَنَّ فِي تَرْكِ ذَلِكَ اسْتَخْفَافًا بِالْطَّعَامِ، وَفِي التَّنَاهُلِ إِكْرَامًا، وَقَدْ أَمْرَنَا بِإِكْرَامِ الْخَبْزِ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: «أَكْرَمُوا الْخَبْزَ، فَإِنَّهُ مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»، وَمِنْ إِكْرَامِ الْخَبْزِ: أَنْ لَا يَنْتَظِرَ الْإِدَامَ إِذَا حَضَرَ الْخَبْزَ، وَلَكِنْ يَأْخُذُ فِي الْأَكْلِ قَبْلَ أَنْ يُؤْتَى بِالْإِدَامَ، وَهَذَا لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مَنْدُوبٌ إِلَى شُكْرِ النِّعَمَةِ، وَالْتَّحْرِزُ عَنْ كُفْرَانِ النِّعَمَةِ، وَفِي تَرْكِ الْلِقْمَةِ الَّتِي سَقَطَتْ مَعْنَى كُفْرَانِ النِّعَمَةِ، وَفِي الْمُبَادِرَةِ إِلَى تَنَاهُلِ الْخَبْزِ قَبْلَ أَنْ يُؤْتَى بِالْإِدَامَ إِظْهَارُ شُكْرِ النِّعَمَةِ، وَإِذَا كَانَ جَائِعًا فَفِي الْإِمْتَنَاعِ إِلَى أَنْ يُؤْتَى بِالْإِدَامَ نَوْعٌ مِمَّا طَلَّةَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَحْرِزَ عَنْ ذَلِكَ .

وفي حكاية : فإن أبا حنيفة رحمه الله لقي بهلولاً المجنون يوماً وهو جالس على الطريق يأكل الطعام، فقال : أما تستحي من نفسك أن تأكل في الطريق؟ قال : يا أبا حنيفة، أنت تقول لي هذا ونفسي غريمي، والخبز في حجري؟ وقال النبي ﷺ : «مطلب الغني ظلم»^(١) فكيف أمنعها حقها إلى أن أدخل البيت؟.

والمخيلة حرام ، لما روي أن النبي ﷺ قال للمقداد رضي الله عنه في ثوب لبسه : «إياك والمخيلة» ، «ولا تلام على كفاف»^(٢) .

والتفاخر والتکاثر حرام؛ لقوله تعالى : ﴿أَعْمَلُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ
الَّذِيَا لَعِبْ وَهُوَ﴾^(٣) ، وإنما ذكر هذا على وجه الذم لذلك ، قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَمْنَنْ تَسْتَكْثِرُ﴾^(٤) ، وقال عز وجل : ﴿أَنَّ كَانَ ذَا مَالٍ

(١) رواه مسلم (١٥٦٤) .

(٢) رواه أبو داود (٤٠٨٤) بلفظ : «إياك وإسبال الإزار فإنها من المخيلة» وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٧٧٠) .

(٣) الحديد : ٢٠ .

(٤) المدثر : ٦ .

وَبَنِينَ^(١)، وقال جل وعلا : ﴿أَلَهُنَّكُمُ الْكَافِرُ﴾^(٢)، فعرفنا أن التفاخر والتکاثر حرام .

قال محمد بن الحسن رحمه الله: وأمر اللباس نظير الأكل في جميع ما ذكرنا يعني أنه كما نهي عن الإسراف والتکاثر من الطعام، فكذلك نهي عن ذلك في اللباس . والأصل فيه ما روي أن النبي ﷺ نهى عن الشهرتين، والمراد أن يلبس نهاية ما يكون من الحسن والجودة في الثياب على وجه يشار إليه بالأصابع أو يلبس نهاية ما يكون من الثياب الخلق على وجه يشار إليه بالأصابع، فإن أحدهما يرجع إلى الإسراف والآخر يرجع إلى التقتير وخير الأمور أو سلطها، فينبغي أن يلبس في عامة الأوقات الغسيل من الثياب، ولا يتكلف الجديد الحسن عملاً بقوله ﷺ: «البذادة من الإيمان»^(٣)، إلا أنه لا بأس بأن يلبس أحسن ما يجد من ثياب في بعض الأعياد والأوقات والجمع؛ لما روي عن

(١) القلم : ١٤ .

(٢) التکاثر : ٦ .

(٣) رواه أبو داود برقم (٤٦٦١)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٣٤١).

النبي ﷺ أنه كان له جبة فنک أهداها إليه المقوقس، فكان يلبسها في الأعياد والجمع والوفود ينزلون إليه.

وروي أنه كان لرسول الله ﷺ قباءً محفوفاً بالحرير، وكان يلبس ذلك في الأعياد والجمع، ولأن في لبس ذلك في بعض الأوقات إظهار النعمة قال ﷺ: «إذا أنعم الله على عبدٍ أحب أن يُرى عليه أثره»^(١)، وفي التكليف لذلك في جميع الأوقات معنى الصلف، وربما يغيط ذلك المحتاجين، فالتحرج عن ذلك أولى، وكذا في زمن الشتاء لا ينبغي أن يظاهر بين جبتيين أو ثلاثةً إذا كان يكفيه لدفع البرد جبة واحدة؛ لأن ذلك يغيط المحتاجين وهو منهي عن اكتساب سبب يؤذى غيره، ومقصوده يحصل بما دون ذلك، فإن لبس الخشن في زمان الشتاء واللين في زمان الصيف، فلا بأس بذلك، فإن الخشن يدفع من البرد ما لا يدفعه اللين في زمان الصيف، فهو محتاج إلى ذلك في زمان الشتاء، فإن لبس اللين في الشتاء والصيف، فذلك واسع له أيضاً إذا كان

(١) صحيحه الألباني في صحيح الجامع (١٧٤٢).

اكتسبه من حلمه، لقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾^(١).

وكما يُنْدِبُ إِلَى مَا بَيْنَا فِي طَعَامِ نَفْسِهِ وَكَسُوْتِهِ، فَكَذَلِكَ فِي طَعَامِ عِيَالِهِ وَكَسُوْتِهِمْ؛ لَأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ، وَالْمَعْرُوفُ مَا يَكُونُ دُونَ السَّرَّافِ وَفَوْقَ التَّقْتِيرِ، حَتَّىٰ قَالُوا: لَا يَنْبُغِي أَنْ يَتَكَلَّفَ لِتَحْصِيلِ جَمِيعِ شَهْوَاتِ عِيَالِهِ وَلَا أَنْ يَمْنَعَهَا جَمِيعَ شَهْوَاتِهَا، وَلِيَكُنْ إِنْفَاقَهَا بَيْنَ ذَلِكَ، فَإِنْ خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا، وَكَذَا لَا يَنْبُغِي أَنْ يَسْتَدِيمَ الشَّيْعَ مِنَ الطَّعَامِ، فَإِنَّ الْأُولَىٰ مَا اخْتَارَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَهُ فِي قَوْلِهِ: «أَجُوعُ يَوْمًا وَأَشْبَعُ يَوْمًا»^(٢)، وَكَانَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَبْكِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قُبْضَ، وَتَقُولُ: يَا مَنْ اخْتَارَ الْحَصِيرَ عَلَى السَّرِيرِ، يَا مَنْ لَمْ يَنْمِ بِاللَّيْلِ مِنْ خَوْفِ السَّعِيرِ، يَا مَنْ لَمْ يَلْبِسِ الْحَرِيرَ، وَلَمْ يَشْبَعْ مِنْ خَبْزِ الشَّعِيرِ. وَكَانَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: رَبِّمَا

(١) الأعراف: ٣٢.

(٢) رواه الترمذى في جامعه برقم (٢٢٨٢).

يأتي علينا الشهر أو أكثر لا يوقد في بيتنا نار، وإنما هما الأسودان الماء والتمر .

وقد رويانا أن النبي ﷺ قال : « أطول الناس جوعاً يوم القيمة أكثرهم شبعاً في الدنيا »^(١)، فلهذا كان التحرز عن استدامة الشبع في جميع الأوقات أولى .

قال محمد بن الحسن رحمه الله : وليس على الرجل أن يدع الأكل حتى يصير بحث لا ينتفع بنفسه، يعني حتى ينتهي به الجوع إلى حال تضره وتفسد به معدته بأن تحرق، فلا تنتفع بالأكل بعد ذلك؛ لأن التناول عند الحاجة حق لنفسه قبله، قال ﷺ لبعض أصحابه: «نفسك مطيتك، فارفق بها ولا تجوعها».

وقال ﷺ لآخر: «إن لنفسك عليك حقاً، ولأهلك عليك حقاً، والله عليك حقاً، فأعط كل ذي حق حقه»^(٢).

(١) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الجوع، برقم (٤) .

(٢) أخرجه الترمذى برقم (٢٤١٣) .

[١٥] [لا يجوز الامتناع عن الطعام بغير سبب]

وقال عليه السلام للمقداد بن معدى كرب : «كل واشرب والبس من غير مخيلة»، والأمر للإيجاب حقيقة؛ ولأن في الامتناع من الأكل إلى هذه الغاية تعريض النفس للهلاك، وهو حرام، وفيه اكتساب سبب تفويت العبادات؛ لأنه لا يتوصل إلى أداء العبادات إلا بنفسه، كما أن تفويت العبادات المستحقة حرام، فاكتساب سبب التفويت حرام . فأما مع تجويح النفس على وجه لا يعجز معه عن أداء العبادات، ويتتفع بالأكل بعده، فهو مباح؛ لأنه إنما يمتنع من الأكل للإتمام العبادة إذا كان صائماً، أو ليكون الطعام أللّ عنده إذا تناوله ، فكلما كان المتناول أجوع كانت لذته في التناول أكثر ، وإذا كان فعله هذا لغرض صحيح كان مباحاً له وهذا نظير ما بيننا في الأكل فوق الشبع، فإنه حرام عليه إلا عند غرض صحيح له في ذلك، فليس له في الامتناع إلى أن يصير بحيث لا يتتفع بالأكل غرض صحيح، بل فيه إتلاف النفس، وحرمة نفسه عليه، فوق حرمة نفس أخرى فإذا كان يحق عليه

إحياء نفس أخرى بما يقدر عليه ولا يحل له اكتساب سبب إتلافها ففي نفسه أولى .. وقد قال بعض المتقشفة لو امتنع من الأكل حتى مات لم يكن آثماً؛ لأن النفس أمارة بالسوء كما وصفها الله تعالى به، وهي عدو المرء، قال ﷺ: «أعدى عدو المرء بين جنبيه»، يعني نفسه وللمرء أن لا يربى عدوه، فكيف يصير آثماً بالامتناع عن تربيته وقال ﷺ: «أفضل الجهاد جهاد النفس»، وتجويع النفس مجاهدة معها فلا يجوز أن يجعل به آثماً ولكننا نقول مجاهدة النفس في حملها على العبادات وفي التجويع إلى هذا الحال تفويت العبادة لا حمل النفس على أداء العبادات وقد بينا أن النفس متحمّلة بأمانات الله تعالى، فإن الله تعالى خلقها معصومة لتوادي الأمانة التي تحملها ولا يتوصل إلى ذلك إلا بالأكل عند الحاجة وما لا يتوصل إلى إقامة المستحق إلا به فيكون مستحقاً فأما الشاب الذي يخاف على نفسه من الشبق والوقوع في العنت فلا بأس بأن يمتنع من الأكل، ويكسر شهوته، فتجويع النفس على وجه لا يعجز عن أداء العبادات مندوب إليه لقوله ﷺ: «يا معاشر الشباب عليكم

بالنكاح، فمن لم يستطع فعليه بالصوم فإن له وجاء»^(١)، ولأنه متتفع بالامتناع من الأكل هنا من حيث إنه يمنع به نفسه عن ارتكاب المعاشي، على ما يُحکى عن أبي بكر الوراق رحمه الله تعالى، قال : في تجويع النفس إشباعها، وفي إشباعها تجويعها . ثم فسر ذلك، فقال : إذا جاعت واحتاجت إلى الطعام شبت عن جميع المعاشي، وإذا شبت من الطعام جاعت ورغبت في جميع المعاشي . وإذا كان التحرز عن ارتكاب المعصية فرضاً، إنما يتوصل إليه بهذا النوع من التجويع، كان ذلك مباحاً .

[١٦] [إطعام المحتاج]

قال محمد بن الحسن رحمه الله : ويفترض على الناس إطعام المحتاج في الوقت الذي يعجز فيه عن الخروج والطلب. وهذه المسألة تشتمل على فصول :
أحدها : أن المحتاج إذا عجز عن الخروج، يفترض على من

(١) رواه البخاري (٤٧٧٨) .

يعلم بحاله أن يطعمه مقدار ما يتقوى به على الخروج وأداء العبادات - إذا كان قادرا على ذلك - لقوله عليه السلام : « ما آمن من بات شبعاناً وجاره إلى جنبه خاوي » ^(١) حتى إذا مات ولم يطعمه أحدٌ من يعلم بحاله، اشتركوا جميعاً في المأثم، ولقوله عليه السلام : « أيمما رجلٌ مات ضياعاً بين قومٍ أغنياء، فقد برئت منهم ذمة الله وذمة رسوله »، وكذا إذا لم يكن عند من يعلم بحاله ما يعطيه، ولكنه قادر على الخروج إلى الناس، فيخبر بحاله ليواسوه، وهذا فرض بحقه؛ لأن عليه أن يدفع ما نزل به عنه بحسب الإمكان، والطاعة بحسب الطاقة، فإن امتنعوا من ذلك حتى مات اشتركوا في المأثم، وإذا قام به البعض سقط عن الباقي . وهو نظير فداء الأسير، فإن من وقع أسيراً في يد أهل الحرب من المؤمنين، وقصدوا قتله يفترض على كل مسلم يعلم بحاله أن يفديه بما له إن قدر على ذلك، وإنما أخبر به غيره من يقدر عليه، وإذا قام به البعض سقط عن الباقي لحصول المقصود، ولا فرق بينهما في المعنى، فإن الجوع الذي هاج من طبعه عدوٌ يُحاف

(١) صححه الألباني في الأدب المفرد .

الهلاك، منه بمنزلة العدو من المشركين .

فأما إذا كان المحتاج يتمكّن من الخروج، ولكن لا يقدر على الكسب فعليه أن يخرج لِيُعْلَم بحاله ، ومَنْ عَلِم بحاله إِذَا كَانَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِّن الْوَاجِبَاتِ فَلِيُؤْدِه إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَجَدَ لَمَا اسْتُحْقِقَ عَلَيْهِ مَصْرَفًا وَمَسْتَحْقًا فَيُنْبَغِي لَهُ أَنْ يُسْقَطَ الْفَرْضُ عَنْ نَفْسِهِ بِالصَّرْفِ إِلَيْهِ حَتَّمًا؛ لِأَنَّهُ أَدْنَى إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ يَنْدَبُ إِلَى الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ قَدْ أَدْى مَا عَلَيْهِ مِنَ الْفَرَائِضِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَأَحَسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١)، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرِضُ اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا﴾^(٢)، وَلَمَّا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ؟ قَالَ: «إِفْشَاءُ السَّلَامِ، وَإِطْعَامُ الطَّعَامِ، وَالصَّلَاةُ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ»^(٣)، فَإِنْ كَانَ الْمُحْتَاجُ بِحِيثِ يُقْدَرُ عَلَى التَّكْسِبِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَكْتَسِبَ، وَلَا يَحْلُّ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ لَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

(١) البقرة: ١٩٥ .

(٢) الحديد: ١١ .

(٣) رواه ابن ماجه (٣٢٥١) وصححه الألباني رحمه الله.

«من سأل الناس وهو غني عما يسأل، جاءت مسألته يوم القيمة خدوشاً أو خموشاً أو كدوحاً في وجهه»^(١) وروي أن النبي ﷺ كان يفرق الصدقات، فأتاه رجلان، يسألان من ذلك، فرفع بصره إليهما فرأهما جلدين قال: «أما إنه لا حَقّ لكم فيه وإن شئتما أعطيتكم»، معناه: لا حَقّ لهما في السؤال . وقال ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مِرَّةٍ سوي»^(٢) يعني لا يحل السؤال للقوي القادر على التكسب . وقال ﷺ: «السؤال آخر كسب العبد»^(٣) ولكنه لو سأله فأعطي حلّ له أن يتناول، لقوله ﷺ: «إن شئتما أعطيتكم»، فلو كان لا يحل التناول لما قال ﷺ: «لهمما ذلك»، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةِ فُلُوْبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْعَنَرِيمَنَ وَفِي سَيِّلِ اللهِ وَأَبْنِ السَّيِّلِ فَرِيضَةٌ مِّنْ اللهِ وَاللهُ عَلِيهِ حَكِيمٌ﴾^(٤)، والقادر على

(١) روى قريباً منه أبو داود والترمذى .

(٢) رواه أبو داود (١٦٣٤) وصححه الألبانى رحمه الله .

(٣) رُوى موقوفاً عن قيس بن عاصم التميمي .

(٤) التوبه : ٦٠ .

الكسب فقير فأما إذا كان عاجزاً عن الكسب، ولكنه قادر على أن يخرج فيطوف على الأبواب ويسأل، فإنه يفترض عليه ذلك، إذا لم يفعل ذلك حتى هلك كان آثماً عند أهل الفقه رحمهم الله .

لنقل الصخر من قُلُل الجبال أحب إلَيْهِ من مِنَ الرجال
يقول النَّاسُ لِي فِي الْكَسْبِ عَارٌ فَقَلَّتْ: الْعَارُ فِي ذُلِّ السُّؤَالِ

١٧] [السؤال عند الحاجة ليس ذلاً]

ولأن ما يلحقه من الذل بالسؤال يقين، وما يصل إليه من المنفعة موهوم، وربما يعطى ما يسأل وربما لا يعطى، فكان السؤال رخصة له من غير أن يكون مستحقاً عليه، إذ الموهوم لا يعارض المتحقق. وحُجتنا في ذلك أن السؤال يوصله إلى ما تقوم به نفسه، ويتقوى به على الطاعة، فيكون مستحقاً عليه، كالكسب سواءً في حق من هو قادرٌ على الكسب .

ومعنى الذل في السؤال في هذه الحالة ممنوع، ألا ترى أن الله تعالى أخبر عن موسى ومعلمه عليهما الصلاة والسلام أنهما سألاً عند الحاجة، فقال عز وجل : ﴿أَسْتَطَعُمَا أَهْلَهَا﴾^(١)، والاستطعام: طلب الطعام، وما كان ذلك منهما بطريق الأجرة، ألا ترى أنه قال : ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَنَخْذُنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^(٢)، فعرفنا

(١) الكهف : ٧٧ .

(٢) الكهف : ٧٧ .

أنه كان بطريق البر على سبيل الهدية أو الصدقة ، على ما اختلفوا
أن الصدقة هل كانت تحل للأئمّة سوى نبينا - عليه وعليهم
الصلوة والسلام - على ما نُبّينه .

وكذا رسول الله ﷺ كان قد سأّل عند الحاجة، حيث قال
لواحد من أصحابه ﷺ : «هل عندك شيء نأكله؟»، وقال ﷺ
للقوم: «هل عندكم ماء بات في الشّنّ؟ وإلا كرعننا من الوادي
كرعاً»^(١)، وسأل رجلاً ذراع شاة وقال: «ناولني الذراع»^(٢) في
حديث فيه طول، فلو كان في السؤال عند الحاجة ذلة لما فعل
الأئمّة عليهم الصلاة والسلام ذلك، فقد كانوا أبعد الناس عن
اكتساب سبب الذل، ولأن ما يسد به رمقه حق مستحق له في
أموال الناس، فليس في المطالبة بحق مستحق له من معنى الذل
شيء، فعليه أن يسأل .

فاما إذا كان قادراً على الكسب فليس ذلك بحق مستحق له

(١) رواه ابن ماجه (٧١٠/٢) وصحّحه الألباني رحمه الله .

(٢) رواه الترمذى (١٦٣) .

وإنما حقه في كسبه، فعليه أن يكتسب ولا يسأل أحداً من الناس،
ولكن له أن يسأل ربه، كما فعل موسى عليه السلام، فقال : ﴿رَبِّ
إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾^(١)، وقد أمرنا بذلك، قال الله تعالى :
﴿وَسَعَوْا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٢)، وقال ﷺ : «سلوا الله حواejكم حتى
الملح لقدركم والشمع لعاليكم»^(٣) .

قال محمد بن الحسن رحمه الله: والمعطي أفضل من الآخذ،
وإن كان الآخذ يقيم بالآخذ فرضاً عليه.

[١٨] [هذه المسألة تشتمل على ثلاثة فصول]

وهذه المسألة تشتمل على ثلاثة فصول :
أحدها : أن يكون المعطي مؤدياً للواجب والآخذ قادراً على
الكسب ولكنه محتاج، فهنا المعطي أفضل من الآخذ بالاتفاق؛

(١) القصص : ٢٤ .

(٢) النساء : ٣٢ .

(٣) الحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع .

لأنه في الإعطاء مؤدٌ للفرض، والأخذ في الأخذ متبرع، فإن له أن لا يأخذ ويكتسب، ودرجة أداء الفرض أعلى من درجة التبرع كسائر العبادات، فإن الثواب في أداء المكتوبات أعظم منه في النوافل . والدليل عليه أن المفترض عامل لنفسه والمتبرع عامل لغيره، وعمل المرء لنفسه أفضل لقوله عليه السلام : «ابداً بنفسك»^(١) ، معنى هذا أنه بنفس الأداء لنفسه يفرغ ذمة نفسه، فكان عاملًا لنفسه، والأخذ بنفس الأخذ لا ينفع نفسه بل بالتناول بعد الأخذ، ولا يُدرى أبىقى إلى أن يتناول أو لا يبقى، ولهذا لا منة للغنى على الفقير في أخذ الصدقة ؛ لأن ما يحصل به للغنى فوق ما يحصل للفقير من حيث إنه يحمل للغنى ما لا يحتاج إليه الحال، ليصل إليه عند حاجته إلى ذلك، والغنى يحتاج إلى ذلك ليحصل به مقصوده الحال . ولو اجتمع الفقراء على ترك الأخذ لم يلحقهم في ذلك مأثم، بل يُحمدون عليه، بخلاف ما إذا اجتمع الأغنياء عن الامتناع عن أداء الواجب، فعرفنا أن المنة

(١) رواه مسلم برقم (٩٩٧) .

للقراء على الأغنياء .

الفصل الثاني : أن يكون المعطى والأخذ كل واحد منهما متبرعاً بأن كان المعطى متبرعاً والأخذ قادراً على الكسب ، فالمعطى هنا أفضل أيضاً ؛ لأنه بما يعطي ينسلخ عن الغنى ويتماثل إلى الفقر ، والأخذ بالأخذ يتماثل إلى الغنى ، وقد بينا أن درجة الفقير أعلى من درجة الغنى ، فمن يتماثل إلى الفقر بعمله كان أعلى درجة . ولأن العبادات مشروعة بطريق الابتلاء ، قال الله تعالى : ﴿لِيَلْوَمُنَّ أَيْكُمْ أَحَسِنَ عَمَلاً﴾^(١) ، ومعنى الابتلاء بالإعطاء أظهر منه بالأخذ؛ لأن الابتلاء في العمل الذي لا تميل إليه النفس وفي نفس كل أحد داعية إلى الأخذ دون الإعطاء ولهذا قال ﷺ : «إن المسلم يحتاج في تصدقه بدرهم إلى أن يكسر شهوات سبعين شيطاناً» ، وإذا كان معنى الابتلاء في الإعطاء أظهر كان أفضل؛ لما روي أن النبي ﷺ: سُئل عن أفضل

. (١) الملك : ٢ .

الأعمال؟ قال : «أحمزها»، أي أشقها على البدن ، وسئل عن أفضل الصدقة؟ قال: «جهد المقل»^(١)، ولأن الآخذ يُحصل لنفسه ما يتوصل به إلى اقتضاء الشهوات، والمعطي يخرج من ملكه ما كان يتمكن به من اقتضاء الشهوات وأعلى الدرجات منع النفس عن اقتضاء الشهوات .

الفصل الثالث: إذا كان المعطي متبرعاً والآخذ مفترضاً بأن كان عاجزاً عن الكسب، محتاجاً إلى ما يسد به رمقه، فعند أهل الفقه رحمهم الله : المعطي أفضل أيضاً . وقال أهل الحديث (منهم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه رحمهما الله) : الآخذ أفضل هنا ؛ لأنه بالآخذ يقيم به فرضاً عليه، والمعطي يتغفل، وقد بينما أن إقامة الفرض أعلى درجة من التنفل، ولأن الآخذ لو امتنع من الآخذ هنا كان آثماً، والمعطي لو امتنع من الإعطاء لم يكن آثماً، إذا كان هناك غيره من يعطيه مما هو فرض عليه والثواب مقابل بالعقوبة ألا ترى أن الله تعالى هدد نساء رسول الله ﷺ

(١) رواه النسائي وصححه الألباني في صحيح الجامع .

بضعف ما هدد به غيرهن من النساء، فقال عز وجل : ﴿يَنْسَاءَ الَّتِي مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحْشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَعَّفُ لَهَا الْعَذَابُ ضَعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾^(١) ثم جعل لهن الثواب على الطاعات ضعف ما لغيرهن، لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْنَدَنَا لَهَا رِزْقًا كَيْرِيْمًا﴾^(٢) ، فإذا كان الإثم هنا في حق الآخذ دون المعطي فكذلك للاخذ أكثر مما للمعطي . ولكن هذا كله يشكل برد السلام، فإن السلام سنة، ورد السلام فريضة، ثم مع ذلك كانت البداية بالسلام أفضل من الرد على ما قال ﷺ : «للبادي بالسلام عشرون حسنة وللرادي عشر حسناً» . وربما يقولون: الآخذ يسعى في إحياء النفس، والمعطي يسعى في تحصين النفس أو في إنماء المال، وإحياء النفس أعلى درجة من إنماء المال وحاجتنا في ذلك ما روى عن النبي ﷺ أنه قال : «اليد العليا خير من اليد السفلية» من

(١) الأحزاب : ٣٠ .

(٢) الأحزاب : ٣١ .

غير تفصيل بين التنفل بالأداء وبين إقامة الفرض، فإن قيل: المراد باليد العليا يد الفقير؛ لأنها نائبة عن يد الشرع، فإن المتصدق يجعل ماله لله تعالى خالصاً، بأن يخرجه عن ملكه ثم يدفعه إلى الفقير، ليكون كفاية له من الله تعالى، والفقير ينوب عن الشرع في الأخذ من الغني. وبيان هذا في قوله تعالى :

﴿أَلَّا يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنِ عِبَادِهِ، وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ أَتَوَّبُ أَرْحَىمُ﴾^(١)، وقال ﷺ: «إن الصدقة تقع في يد الرحمن، فيريها كما يربى أحدكم فلوه، حتى تصير مثل أحد» فبهذا تبين أن اليد العليا في المعنى يد الفقير .

قلنا : هذا التأويل بعيد ، وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «الأيدي ثلاثة : يد الله تعالى ، ثم اليد المعطية، ثم اليد المُعطاة ، فهي السفلى إلى يوم القيمة » .

فبهذا تبين أن المراد باليد العليا يد المُعطى ، ولأن المُعطى

. ٢٥) التوبة :

يتطهر من الدنس بالإعطاء، والأخذ يتلوث . وبيان ذلك أن الله تعالى قال : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً حُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُرَكِّبُهُمْ بِهَا﴾ ^(١) .

١٩ [لا تجوز الصدقة لنبينا محمد ﷺ وآلـهـ]

فعرفنا أن في أداء الصدقة معنى التطهير والتزكية ، وفي الأخذ تلويناً، وقد سمي رسول الله ﷺ الصدقة «أوساخ الناس» وسماها: «غُسالة» وقال : «يا معاشربني هاشم ، إن الله كره لكم غُسالة أيدي الناس » يعني الصدقة ويدل عليه أن رسول الله ﷺ كان يباشر الإعطاء بنفسه، وكان أخذ الصدقة لنفسه حراماً عليه، كما قال ﷺ : «لا تحل الصدقة لمحمد ولا لآل محمد» ^(٢) .

وتكلم الناس في حق سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فمنهم من يقول: ما كان يحل أخذ الصدقة لسائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أيضاً، ولكنها كانت تحل لقرباباتهم، ثم إن الله

(١) التوبية : ١٠٣ .

(٢) رواه مسلم (١٠٧٢) .

تعالى أكرم نبينا ﷺ بأن حرم الصدقة على قرابته، إظهاراً لفضيلته، لتكون درجتهم في هذا الحكم كدرجة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقيل: بل كانت الصدقة تحل لسائر الأنبياء، وهذه خصوصية لنبينا ﷺ فكيفما كان يجوز أن يقال: في تحريم الصدقة إعلاه الدرجات على معنى الكرامة والخصوصية له، فلو كان الأخذ أفضل من الإعطاء بحال؛ لما كان في تحريم الأخذ عليه وعلى أهل بيته معنى الخصوصية والكرامة، والدليل عليه أن الشرع ندب كل أحد إلى التصدق، وندب كل أحد إلى التحرز عن السؤال، قال ﷺ لثوبان رضي الله عنه: «لا تسأل الناس شيئاً أعطوك أو منعوك»^(١).

[٢٠] [النهي عن سؤال الناس]

وقال ﷺ لحكيم بن حزام رضي الله عنه: «إياك إياك أن تسأل أحداً شيئاً أعطاك أو منعك»، فكان بعد ما سمع هذه المقالة لا يسأل

(١) رواه أبو داود برقم (١٤٥٠) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود .

أحداً شيئاً ، حتى كان عمر رض يعرض عليه نصيبيه مما يعطي ،
فكان لا يأخذ ، ويقول : لست أخذ من أحد شيئاً بعد ما قال لي
رسول الله صل ما قال .

وكان عمر رض يشهد عليه ، ويقول : يا أيها الناس ، قد
أشهدتكم عليه أني عرضت عليه حقه ، وهو يأبى .

٢١] [الإعطاء أفضل من الأخذ]

وبهذا تبين أن الإعطاء أفضل من الأخذ ، وقال الله تعالى :

﴿يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُونَ أَغْنِيَاءَ مِنْ أَنْتَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِعِظَمَةِ أَنْفُسِهِمْ﴾^(١) ،
يعني من التعفف عن السؤال والأخذ . وقال صل : « من استعفَ
أعفه الله ، ومن استغنى أغناه الله ومن فتح على نفسه باباً من
المسألة فتح الله عليه سبعين باباً من الفقر » ، فإذا كان التعفف في
الامتناع من الأخذ ، كان في الإقدام على الأخذ ترك التعفف من
حيث الصورة ، فلهذا كان المعطي أفضل من الأخذ ، وفي كلٌّ
خير .

. (١) البقرة : ٢٧٣ .

قال محمد بن الحسن رحمه الله : وكل ما كان الأكل فيه فرضاً عليه، فإنه يكون مثاباً على الأكل ؛ لأنَّه يمثُّل به الأمر، فيتوصل به إلى أداء الفرائض من الصوم والصلوة ، فيكون بمنزلة السعي لأداء الجمعة والطهارة لأداء الصلاة . والأصل فيه قوله وعَنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «يؤجر المؤمن في كل شيء، حتى اللقمة يضعها في فيه»، وفي حديث آخر قال وعَنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «يؤجر المؤمن في كل شيء حتى في مباضعته أهله، فقيل: إنه يقضى شهوته، فأفيؤجر على ذلك؟ قال: أرأيت لو وضعها في غير حله أما كان يعاقب على ذلك؟»^(١) .

وبمثله نستدل هنا فنقول: لو ترك الأكل في موضع كان فرضاً عليه، كان معاقباً على ذلك، فإذا أكل كان مثاباً عليه، وقال عَنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أفضل دينار المرء دينار ينفقه على أهله»^(٢) ، فإذا كان هو مثاباً فيما ينفقه على غيره ففيما ينفقه على نفسه أولى .

قال محمد بن الحسن رحمه الله: ولا يكون محاسباً في ذلك، ولا معاوباً ولا معاقباً ؛ لأنَّه مثاب على ذلك، كما هو مثاب

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٠٠٦) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٩٩٥) .

على إقامة العبادات فكيف يكون معايباً عليه أو محاسباً؟

والأصل فيه حديثان :

أحدهما: حديث أبي بكر الصديق رض، حيث سُأله رسول الله ص فقال : أكلة أكلتها معك في بيت أبي الهيثم بن التيهان من لحم وخبز وشعير وزيت، فهو من النعيم الذي سُأله عنه يوم القيمة؟ وتلا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَتَسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ الْأَعْيُمِ ﴾^(١)، فقال رض : « لا يا أبي بكر، إنما ذلك للكفار، أما علمت أن المؤمن لا يسأل عن ثلات » قال : وما هن يا رسول الله؟ قال ص : « ما يواري به سوءته، وما يقيمه به صلبه، وما يكتنه من الحر والبرد، ثم هو مسؤول بعد ذلك عن كل نعمة » .

والثاني : حديث عمر رض، فإنه كان مع رسول الله ص في ضيافة رجل، فأتي بعذق فيه تمر وبسر ورطب، فقال رسول الله ص : « لتسألن عن هذا يوم القيمة » فأخذ عمر رض العذق وجعل ينفضه حتى تناثر على الأرض، ويقول : ونسأل عن هذا؟ قال

(١) التكاثر : ٨ .

وَعَلَيْهِ: «إِيَّاهُ، لَتَسْأَلُنَّ عَنْ كُلِّ نِعْمَةٍ، حَتَّىَ الشَّرْبَةَ مِنَ الْمَاءِ الْبَارِدِ، إِلَّا عَنْ ثَلَاثٍ: كَسْرَةٌ تَقْيِيمٌ بِهَا صَلْبَكَ، أَوْ خَرْقَةٌ تَوَارِي بِهَا سَوْءَتَكَ، أَوْ كَنْ يَكْنُكَ مِنَ الْحَرَّ وَالْبَرْدِ»^(١).

قال محمد بن الحسن رحمه الله : وهذا قول عمر وعثمان وعلي وابن عباس : إن المرء لا يحاسب على هذا المقدار ، وكفى بإجماعهم حجة . فمن زَجِّي عمره بهذا، أو كان قانعاً راضياً دخل الجنة بغير حساب، لحديث أبي هريرة وَعَلَيْهِ أن النبي وَعَلَيْهِ قال : «من هُدِيَ لِلإِسْلَامِ، وَقُنِعَ بِمَا آتَاهُ اللَّهُ تَعَالَى، دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ»^(٢) .

وَقِيلَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُؤْفَى الصَّابِرُونَ أَجْرُهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾^(٣) : إنه المسلم الذي يصبر على هذا المقدار الذي لا بد منه . ثم بعده التناول إلى مقدار الشبع مباح على الإطلاق، لقوله تعالى: ﴿قُلْ

(١) رواه مسلم برقم (٢٠٣٨) .

(٢) رواه الترمذى برقم (٢٣٤٩) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

(٣) الزمر : ١٠ .

مَنْ حَمَّ زِينَةَ اللَّهِ^(١)، فعرفنا أن ذلك القدر ليس بمحرم، فإذا لم يكن محرماً فهو مباح على الإطلاق. وكذلك أكل الخبيص^(٢) والفاكه وأنواع الحلوات من السكر وغير ذلك مباح، لكنه دون ما تقدم، حتى إن الامتناع منه والاكتفاء بما دونه أفضل له، فكان تناول هذه النعم رخصة، والامتناع منها عزيمة، فذلك أفضى لـ الحديثين روايا في الباب:

أحدهما: حديث الصديق رض، فإنه أتى يوماً بقدح قدْلَتْ بعسل وبِرْدَ له، فقربه إلى فيه، ثم رده، وأمر بالتصدق به على الفقراء، وقال: أرجو أن لا أكون من الذين يقال لهم **﴿أَذَهَبْتُمْ طَيْبَتُكُمْ فِي حَيَاةِكُمُ الْدُّنْيَا وَأَسْتَمْعَتُمْ بِهَا﴾**^(٣) ففي هذا دليل أن تناول ذلك مباح؛ لأن قربه إلى فيه، وفيه دليل أن الامتناع منه أفضى.

والثاني: حديث عمر رض، فإنه اشتري جارية، وأمر بها فزينت له، وأدخلت عليه، فلما رأها بكى، وقال: أرجو أن لا

(١) الأعراف: ٣٢.

(٢) نوع من الحلوي معمولة بالتمر والسمن.

(٣) الأحقاف: ٢٠.

أكون من الذين يتوصلون إلى جميع شهواتهم في الدنيا ، ثم دعا شاباً من الأنصار لم يكن تحته امرأة، فأهداه الله ، وتلا قوله تعالى : ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شَعَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ .

[٢٢] [الاكتفاء بالحلال نهج المرسلين

عليهم الصلاة والسلام]

ولأن أفضل مناهج الدين طريق المرسلين عليهم الصلاة والسلام، وقد كان طريقهم الاكتفاء بما دون هذا في عامة الأوقات، وكذا نبينا ﷺ، وربما أصاب في بعض الأوقات من ذلك على ما روي أنه قال لأصحابه ﷺ يوماً: «ليت لنا ملبيقاً نأكله». فجاء به عثمان رضي الله عنه في قصعة، فقيل: أنه أصاب منه، وقيل: لم يصب، وأمر بالصدق به .

ثم فيما تقدم من تناول الخبر إلى الشيع لا حساب عليه سوى العرض على ما روي عن عائشة رضي الله عنها : «سألت رسول

الله ﷺ عن قوله عز وجل: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾^(١)، فقال وَعَلَيْهِ السَّلَامُ ذاك العرض يا بنت أبي بكر، أما علمت أن من نُوقش الحساب عُذْبٌ «، ومعنى العرض بيان المنة وتذكير النعمة، والسؤال أنه هل قام بشكرها، وقيل: في تأويل قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوفِيَ كِتَبَهُ، بِمِنْهُ﴾^(٢) ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾^(٣): إنه العرض بمثل هذا .

[يحاسب الإنسان على الشهوات الحلال

ولا يعاقب عليها]

وأما في اقتضاء الشهوات من الحلال، وتناول اللذات، فهو محاسب على ذلك، غير معاقب عليه، وهو معنى قوله ﷺ في صفة الدنيا: «حلالها حساب، وحرامها عذاب»^(٣)، والدليل على أن الاكتفاء بما دون ذلك أفضل حديث الضحاك رضي الله عنه، فإنه جاء

(١) الانشقاق : ٨ .

(٢) الانشقاق : ٨-٧ .

(٣) ليس بحديث عن النبي ﷺ وإنما أثر عن علي رضي الله عنه .

إلى رسول الله ﷺ وافداً من قومه، وكان متنعماً فيهم، قال ﷺ : «ما طعامك يا ضحاك؟» قال: اللحم والعسل والزيت ولب البر ، قال : ثم يصير إلى ماذا؟ فقال: ثم يصير إلى ما يعلمه رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهََ أَنْتََ أَكْلُُ الْأَنْتَهَىَ» (إن الله ضرب للدنيا مثلًا بما يخرج من ابن آدم، ثم قال له: إياك أن تأكل فوق الشبع^(١) .

فقد بين له النبي ﷺ أن طعامه، وإن كان لذذاً طيباً في الابتداء، فإنه يصير إلى الخبث والتنفس في الانتهاء، فهو مثل الدنيا، وفي هذا بيان أن الاكتفاء بما دون ذلك أفضل .

وفي حديث الأحنف بن قيس رحمه الله أنه كان عند عمر رضي الله عنه فأتى بقصعة فيها خبز شعير وزيت، فجعل عمر رضي الله عنه يأكل من ذلك ويدعوا الأحنف إلى أكله، وكان لا يسigh ذلك، فذكر الأحنف ذلك لحفصة رضي الله عنها، وقال : إن الله تعالى وسع على أمير المؤمنين، فلو وسع على نفسه وجعل طعامه طيباً، فذكرت ذلك لعمر رضي الله عنه، فبكى، وقال : أرأيت لو أن ثلاثة اصطحبوا، فتقدم

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٤٨٩) والطبراني في الكبير (١١ / ٢٧ / ٢) . وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٦ / ١) .

أحدهم في طريق والثاني بعده، ثم خالفهم الثالث في الطريق ،
أكان يدركونهم؟ فقالت: لا . قال : فقد تقدم رسول الله ﷺ ولم
يصب من شهوات الدنيا شيئاً، وأبو بكر رضي الله عنه بعده كذلك، فلو
اشغل عمر بقضاء الشهوات في الدنيا متى يدركونهم؟

[٤] [أربعةٌ وجوهٌ للاكتفاء]

ففي هذا بيان أن الاكتفاء بما دون ذلك أفضل ، والحاصل: أن
المسألة صارت على أربعة أوجه :

[١] ففي مقدار ما يسد به رمقه، ويتقوى على الطاعة هو مثاب
غير معاتب .

[٢] وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع: هو مباح له محاسب
على ذلك حساباً يسيراً بالعرض .

[٣] وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال: هو
مرخص له فيه، محاسب على ذلك، مطالب بشكر النعمة وحق
الجائعين .

[٤] وفيما زاد على الشبع: هو معاقب، فإن الأكل فوق الشبع

حرام، وقد بينا هذا .

وفي الكتاب قال : أكرهه . ومراده التحريرم، على ما روي أن أبا حنيفة رحمه الله، قيل له: إذا قلت في شيء: أكرهه، ما رأيك؟ قال: إلى الحرمة أقرب . والدليل عليه ما رويانا أن رسول الله ﷺ قال: «إذا تجشأ أحدكم فليقل اللهم لا تفتنا» والجُشأ من الأكل فوق الشبع، ففي هذا بيان أن الأكل فوق الشبع من أسباب المقت، وسبب المقت ارتكاب الحرام . وهذا كله فيما اكتسبه من حله، فأما ما اكتسبه من غير حله فهو معاقب على التناول منه في غير حالة الضرورة، القليل والكثير فيه سواء، لحديث أبي بكر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كل لحم نبت من السحت فالنار أولى به»^(١) . وقال ﷺ : «ما اكتسب المرء درهماً من غير حله، ينفقه على أهله، ويبارك له فيه، أو يتصدق به، فيقبل منه، أو يخلفه وراء ظهره، إلا كان ذلك زاده إلى النار»^(٢) .

(١) رواه الترمذى في سننه برقم (٦١٤) وصححه الألبانى رحمه الله .

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده .

وقال ﷺ: «من اكتسب من حيث شاء ولا يبالي، أدخله الله النار من أي باب كان ولا يبالي» .

وقال ﷺ لسعد بن أبي وقاص ﷺ: «طيب طعمتك ، أو قال: أكلتك ، تستجب دعوتك » ^(١) .

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في بيان حال الناس بعده: «يصبح أحدهم أشعث أغبر يقول: يا رب، يا رب، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وعذني بالحرام، فأنني يستجاب له؟» ^(٢) .

وقال ﷺ: «من أشراط الساعة: الدرهم الحلال فيهم أعز من أخ في الله، والأخ في الله أعز فيهم من درهم حلال» .

قال محمد بن الحسن رحمه الله : وكذلك أمر اللباس، يعني أنه مأجور فيما يواري به سوئته، ويدفع أذى الحر والبرد عنه، ويتمكن من إقامة الصلاة، وما زاد على ذلك مباح له . وترك الأجود من الثياب، والاكتفاء بما دون ذلك أفضل، كما في

(١) رواه الطبراني في الأوسط .

(٢) رواه مسلم برقم (١٠١٥) .

الطعام؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه ليس ثوباً معلمًا ثم نزعه، وقال: «شغلي علّمه عن صلاتي كلما وقع بصرى عليه»^(١). وعن عمر رض أنه دفع ثوباً له إلى عامله ليرقعه، فقدر عليه ثوباً آخر، وجاءه بالثوابين، فأخذ عمر رض عنه ثوبه، ورد الآخر، وقال: ثوبك أجود وألين، ولكن ثوبى أنسف للعرق. وعن علي رض أنه كان يكره التزيّن بالزي الحسن ويقول: أنا أليس من الشاب ما يكفيني لعبادة ربى فيه. فعرفنا أن الاكتفاء بما دون الأجود أفضل له، وإن كان يرخص له في لبس ذلك.

[٢٥] [أنواع مساعي أهل التكليف ثلاثة]

مساعي أهل التكليف ثلاثة أنواع:

نوع منها للمرء كالعبادات.

نوع منها عليه كالمعاصي.

ونوع منها بينهما مهمل لا له ولا عليه، وذلك المباحثات من

(١) رواه البخاري بلفظ: «أميطنا عن قرامك هذا، فإنه لا تزال تصاويره تعرض في صلاتي» برقم (٥٩٥٩).

الأقوال والأفعال كقولك : أكلت أو شربت، أو قمت أو قعدت،
وما أشبه ذلك .

هذا مذهب أهل الفقه رحمهم الله .

وقيل : مساعي أهل التكليف نوعان : لهم وعليهم، وليس شيء من مساعيهم في حد الإهمال لقوله تعالى : ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الْضَّلَلُ﴾^(١) ، فقد قسم الأشياء قسمين لا فاصل بينهما، إما الحق وهو ما يكون للمرء، أو الضلال وهو ما على المرء، وقال الله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ صَلِحًا فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾^(٢) ، وإما للتعيم فتبين بهذا أن جميع ما يكتسبه المرء له أو عليه، وقال الله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ صَلِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾^(٣) ، فتبين بهذا أن عمله لا ينفك عن أحد هذين : إما صالح، أو سيء .

وقد روي في الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال : «إذا وضع

(١) يومنس : ٣٢ .

(٢) البقرة : ٢٨٦ .

(٣) فصلت : ٤٦ .

الطعام بين يدي المؤمن فقال: بسم الله، وإذا فرغ قال : الحمد لله، تحتات ذنبه، ولو كانت مثل زيد البحر، كما يتحات ورق الشجر ». وقال ﷺ: «الحمد لله على كل نعمة»^(١).

وقال ﷺ: «لو جعلت الدنيا كلها لقمة، فابتلعها مؤمن، فقال: الحمد لله، كان ما أتي به خيراً مما أُوتى» وهو كذلك، فإن الله تعالى وصف الدنيا بالقلة والحقارة، قال الله تعالى : ﴿قُلْ مَنْعَ الْدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾^(٢)، وذكر الله أعلى وأطيب، وفي قوله (الحمد لله) ذكر الله تعالى بطريق التعظيم والشكر، فيكون خيراً من جميع الدنيا.

[٢٦] [قل من حرم زينة الله]

ثم قال محمد بن الحسن رحمه الله : ويكره للرجال لبس الحرير في غير حالة الحرب .

(١) أخرج أبو داود في سنته برقم (٣٨٥١) : «كان النبي ﷺ إذا أكل أو شرب قال : الحمد لله الذي أطعم وسقى وسّقه وجعل له مخرجاً». وصححه الألباني في الصحيحه برقم (٢٠٦١).

(٢) النساء : ٧٧ .

والأصل فيه ما روي أن النبي ﷺ خرج ذات يوم والذهب
بيمينه والحرير بشماله، وقال : « هذان حرامان على ذكور أمتي،
حل لإناثها »^(١) .

ولبس الحرير للرجال في غير حالة الحرب مكررٌ، وفي
حالة الحرب كذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله .

ولا بأس بأن يتخذ الرجل في بيته سريراً من ذهب وفضة ،
وعليه الفرش من الديباج، يتجمل بذلك للناس من غير أن يقعد
أو ينام عليه، فإن ذلك منقول عن السلف من الصحابة والتابعين
رضوان الله عليهم أجمعين .

روي أن زوجة الحسن أو الحسين رضي الله عنهم - على
حسب ما اختلف فيه الرواية - زينت بيته بالفرش من الديباج
والأواني المتخذة من الذهب والفضة، فدخل عليه بعض من
بقي من أصحاب رسول الله ﷺ - رضي الله عنهم - فقال : ما

(١) رواه ابن ماجه برقم (٣٥٩٥) بلفظ : « إن هذين حرام على ذكور أمتي حل
لإناثهم » .

هذا في بيتك يا ابن رسول الله ؟ فقال : هذه امرأة تزوجتها فأدت
بمثل هذه الأشياء ولم استحسن منعها من ذلك .

وعن محمد بن الحنفية - رحمه الله - أنه زين داره بمثل هذا،
فيعاتبه في ذلك بعض الصحابة رض ، فقال : إنما أتجمل للناس
بهذا ، ولست أستعمله ، وإنما أفعل ذلك ، لكيلا يستغل قلب أحد
بي ، ولا ينظر إلى غير جميل . فعرفنا أن هذا إذا اتخذه المرء
على هذا القصد لم يكن به بأس ، وإن كان الاكتفاء بما دونه
أفضل ، ويدخل هذا في معنى قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَمَ زِينَةَ اللَّهِ
الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالظَّبَابَتِ مِنَ الْرِّزْقِ ﴾^(١) .

والذي قال لا يُقعد عليه ولا يُنام قول محمد رحمه الله أيضاً،
فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله فلا بأس بالجلوس والنوم
عليه ، وإنما المكره للبس ، والملبس يصير تبعاً للباس ، فاما ما
يُجلس وينام عليه فلا يصير تبعاً له فلا بأس به .

(١) الأعراف : ٣٢ .

[٢٧] [كراهية تزيين المساجد وزخرفتها]

قال محمد بن الحسن رحمه الله : ولا بأس بأن يُنقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب .

قال السرخسي رحمه الله : وكان شيخنا الحلواني رحمه الله يقول : تحت اللفظ إشارة إلى أنه لا يثاب على ذلك، فإنه قال: لا بأس ، وهذا اللفظ لرفع الحرج، لا لإيجاب الثواب .

معناه: يكفيه أن ينجو من هذا رأساً برأس، وهو المذهب عند الفقهاء رحمهم الله، وأصحاب الظواهر يكرهون ذلك ويؤثّمون من فعله ؛ قالوا : لأن فيه مخالفة رسول الله ﷺ فيم اختيار من الطريقة، فإنه لما قيل له : ألا نهدم مسجدك ثم نبنيه؟ فقال : لا عرش كعرش موسى ، أو قال : عريش كعرיש موسى . وكان سقف مسجد رسول الله ﷺ من جريد، وكان يَكِفُ إذا مُطروا حتى كانوا يسجدون في الماء والطين .

وعن علي رضي الله عنه أنه مرّ بمسجد مُزين مزخرف، فجعل يقول : لمن هذه البيعة؟ وإنما قال ذلك لكراهته لهذا الصنْع في المساجد .

ولما بعث الوليد بن عبد الملك أربعين ألف دينار، ليزين بها مسجد رسول ﷺ، فمُرر بها على عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى، فقال : المساكين أحوج إلى هذا المال من الأساطين .

والأصل فيه ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من أشراط الساعة أن تُزخرف المساجد، وتُعلَى المنارات، وقلوبهم خاوية من الإيمان » ^(١)، ولكن : لا بأس بذلك لما فيه من تكثير الجماعة، وتحريض الناس على الاعتكاف في المسجد، والجلوس فيه لانتظار الصلاة، وفي كل ذلك قربة وطاعة والأعمال بالنيات . والدليل على أنه لا بأس بذلك ما روي أن أول من بنى مسجد بيت المقدس داود عليه الصلاة والسلام، ثم أتمه سليمان عليه الصلاة والسلام بعده، وزينه حتى نصب على القبة الكبريت الأحمر، وكان أعز وأنفس شيءٍ وجد في ذلك الوقت، فكان يضيء من ميل، وكُنَّ الغزّالات يغزلن بضوئه بالليلي من مسافة ميل، والعباس بن عبد المطلب رض أول من

(١) رواه النسائي في سنته (٣٣٦/١) وصححه الألباني .

زين المسجد الحرام بعد رسول الله ﷺ، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه زين مسجد رسول الله رضي الله عنه وزاد فيه، وكذلك عثمان رضي الله عنه بعده بنى المسجد بماله، وزاد فيه، وبالغ في تزيينه، فدل أن ذلك لا بأس به، وإن تأويل ما رواي بخلاف هذا ما أشار إليه في آخر الحديث: «وَقُلُوبُهُمْ خَاوِيَةٌ مِّنَ الْإِيمَانِ» أي: يزينون المساجد ولا يداومون على إقامة الصلاة فيها بالجماعة .

أو المراد التزيين بما ليس بطيب من الأموال .

أو على قصد الرياء والسمعة .

فعلى بعض ذلك يُحمل ليكون جمعاً بين الآثار .

وهذا كله إذا فعل المرء هذا بمال نفسه مما اكتسبه من حله، فاما إذا فعله بمال المسجد فهو آثم في ذلك، وإنما يُفعل بمال المسجد ما يكون فيه إحكام البناء، فأما التزيين فليس من إحكام المسجد البناء في شيء، حتى قيل : للمتولي أن يحصص الحائط بمال المسجد، وليس له أن ينقش الجص بمال المسجد، ولو فعله كان ضامناً ؛ لأن في التجصيص إحكام البناء، وفي النقش على الجص توهين البناء لا إحكامه، فيضمن

المتولى ما ينفق على ذلك مال المسجد .

قال محمد بن الحسن رحمه الله : ألا ترى أن الرجل قد يبني لنفسه داراً ، وينقش سقفها بماء الذهب فلا يكون آثماً في ذلك. يريد به أنه فيما ينفق على داره للتزيين يقصد به منفعة نفسه خاصة، وفيما ينفق على المسجد للتزيين منفعته ومنفعة غيره، فإذا جاز له أن يصرف ماله إلى منفعة نفسه بهذا الطريق، فلأن يجوز صرفه إلى منفعته ومنفعة غيره كان أولى، وقد أمرنا في المساجد بالتعظيم، ولا شك أن معنى التعظيم يزداد بالتزين في قلوب بعض الناس من العوام، فيمكن أن يقال بهذا الطريق يؤجر على ما فعله، وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: «يثاب المؤمن على إنفاق ماله في كل شيء إلا في البناء»^(١) زاد في بعض الروايات : «ما خلا المساجد» فإن ثبتت هذه الزيادة فهو دليل على أنه يثاب فيما ينفق في بناء المساجد وتزيينها .

(١) رواه البخاري (٥٦٧٢) بلفظ: «إن المسلم يؤجر في كل شيء ينفقه إلا في شيء

جعله في هذا التراب » .

وعلى هذا أمر اللباس، فلا بأس للرجل أن يتجمّل بلبس أحسن الثياب وأجودها، فقد كان لرسول الله ﷺ جبة من الحرير فكان يلبسها في الأعياد والوفود^(١)، إلا أن الأولى أن يكتفي بما دون ذلك في المعتاد من لبسه على ما روي أن ثوب مهنة رسول الله ﷺ كان كأنه ثوب دهان.

وكذلك لا بأس بأن يتسرّى بجارية حسنة، فإنه ﷺ - مع كل ما كان عنده من الحرائر - تسرّى حتى استولد مارية أم إبراهيم رضي الله عنها، وعليه عليه السلام - مع كل ما كان عنده من الحرائر - كان يتسرّى حتى استولد أم محمد بن الحنفية عليه السلام، فعرفنا أنه لا بأس بذلك، والأصل في هذا قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَمَ زِينَةَ اللَّهِ أَلَّقَ أَخْرَجَ لِعْبَادَهُ، وَأَلَطَّبَتِ مِنَ الْرِّزْقِ ﴾^(٢).

وقال محمد بن الحسن رحمه الله : لو أن الناس قنعوا بما دون ذلك، وعمدوا إلى الفضول فقدموها لآخرتهم كان خيراً

(١) رواه البخاري (٩٤٨).

(٢) الأعراف : ٣٢.

لهم . والأصل فيه حديث أبي ذر رضي الله عنه ، فإنه كان يتثبت بأسنار الكعبة في أيام الموسم، وينادي بأعلى صوته: ألا من قد عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفي فأنا أبو ذر جندي بن جنادة صاحب رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، وإن أحدكم إذا أراد سفراً استعد لسفره، فما لكم لا تستعدون لسفر الآخرة؟ وأنتم تستيقنون أنه لا بد لكم منه، ألا ومن أراد سفراً في الدنيا فإن بدا له أن يرجع يمكنه، وإذا طلب القرض وجد، وإن استوهب ربما يوهب له، ولا يوجد شيء من ذلك في سفر الآخرة .

وسئل يحيى بن معاذ رحمه الله: ما لنا نتيقن بالموت ولا نحبه؟ فقال : إنكم أحبابكم الدنيا، فكرهتم أن تجعلوها خلفكم، ولو قدمتم محبوبكم لأحببتم اللحوق به .

فعرفنا أن الأفضل أن يكتفي من الدنيا بما لا بد له منه، ويقدم لآخرته ما هو زيادة على ذلك مما اكتسبه، ولكنه لو استمتع بشيء من ذلك في الدنيا بعد ما اكتسبه من حلها لم يكن به بأس . والقول بتأثيم من ينفق على نفسه وعياله مما اكتسبه من حلها، وأدّى حق الله تعالى منه غير سديد، إلا أن أفضل الطرق طريق المرسلين

عليهم الصلاة والسلام، وقد بينا أنهم اكتفوا من الدنيا بما لا بد لهم منه، خصوصاً نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنه لما عرض عليه مفاتيح خزائن الأرض ردّها وقال: «أكون عبداً أجوع يوماً، وأشبع يوماً، فإذا جعت صبرت، وإذا شبعت شكرت»^(١). ولكنه مع هذا في بعض الأوقات قد كان يتناول بعض الطيبات، حتى روي أنه قال يوماً: ليت لنا خبز بر قد لُبْق بسمٍ وعسل فنأكله، فصنع ذلك عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وجاء به في قصعة، فقيل: إنه لم يتناول من ذلك، والأصح أنه تناول بعضه، ثم أمر بالتصدق بما بقي منه . وقد أهدي لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جديٌ سمينٌ مشوي فأكل منه مع أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

وقد تناول مما أتي به من الشاة المسمومة حين قدم بين يديه الجدي المشوي قال لبعضهم : ناولني الذراع .

ف بهذه الآثار تبين أنه كان يتناول في بعض الأوقات، لبيان أن ذلك لا بأس به، وكان يكتفي بما دون ذلك في عامة الأوقات، لبيان أن ذلك أفضل، على ما روي أن عائشة رضي الله عنها كانت

(١) روى الترمذى في جامعه (٢٢٨٢) وقال : هذا حديث حسن .

تبكي رسول الله ﷺ وتقول : يا من لم يلبس الحرير، ولم يشبع من خبز الشعير .

[٢٨] [الاقتصار على الكفاف عزيمة،

وما زاد من التنعم رخصة]

فصار الحاصل أن الاقتصار على أدنى ما يكفيه عزيمة، وما زاد على ذلك من التنعم والنيل من اللذات رخصة، وقال ﷺ : «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمها»^(١) .

وقال ﷺ : «بعثت بالحنيفية السمحاة، ولم أبعث بالرهبانية الصعبة»^(٢) ، فعرفنا أنه إن ترخص بالإصابة من التنعم، فليس لأحد أن يؤثمه في ذلك، وإن زمّ نفسه وكسر شهوته فذلك أفضل له، ويكون من الذين يدخلون الجنة بغير حساب ؛ على ما روی أن رسول الله ﷺ : «إن الله تعالى وعدني أن يدخل سبعين ألفاً من أمتي الجنة بغير حساب» فقيل : من هم يا رسول الله ؟

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده (٥٨٣٢) .

(٢) روا البخاري معلقاً بلفظ «أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحاة» (٢٣/١) .

قال : « هم الذين لا يسترقون، ولا يتطيرون، ولا يكترون، وعلى ربهم يتوكلون »، وفي رواية : « ثم زادني معهم سبعين ألفاً » وفي رواية : « ثم أضعف لي مع الفريق الأول والآخر سبعين ألفاً »^(١) . وفي الحديث المعروف أن النبي ﷺ قال : « لا تزول قدما عبد يوم القيمة حتى يسأل عن أربع : عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه، وإلى أي محل صرفه »^(٢) فإذا صرف المال إلى ما فيه ابتغاء مرضاة الله تعالى كان الحساب في السؤال أهون عليه منه إذا صرفه إلى شهوات بدنه .

قال محمد بن الحسن رحمه الله : والذى على المرء أن يتمسك به من الخصال التي يُحْمَدُ عَلَيْهَا أشياء، منها: التحرز عن ارتكاب الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ومنها: المحافظة على أداء الفرائض والمداومة على ذلك في أوقاتها، ومنها: التحرز عن السحت واكتساب المال من غير حله، ومنها: التحرز عن ظلم كل أحد من مسلم أو معاهد. فاما فيما وراء ذلك فقد

(١) رواه الترمذى برقم (٢٤٣٧) وقال : هذا حديث حسن غريب .

(٢) رواه الترمذى في جامعه وصححه الألبانى في الصحيحه (٩٤٦) .

وسع الله تعالى الأمر علينا، فلا نضيقه على أنفسنا ولا على أحدٍ من المؤمنين .

قال محمد بن الحسن رحمه الله : وهذا الذي بينت في هذا الكتاب قول عمر وعثمان وعلي وابن عباس وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ وأجمعين، وهو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر ومن بعدهم من الفقهاء رحمهم الله، وبذلك كله نأخذ، والله أعلم بالصواب .

والحمد لله وحده وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآلـه وصحبـه، وحسـبـنا الله ونعمـوكـيلـ .

* * *

